وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 –قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في

علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة قالمة

من إعداد الطالبتان:

- **بن مبروك نور**
- **حمري أماني**

تحت إشراف الدكتور:

سعدو عادل

السنة الجامعية: 2022 – 2023

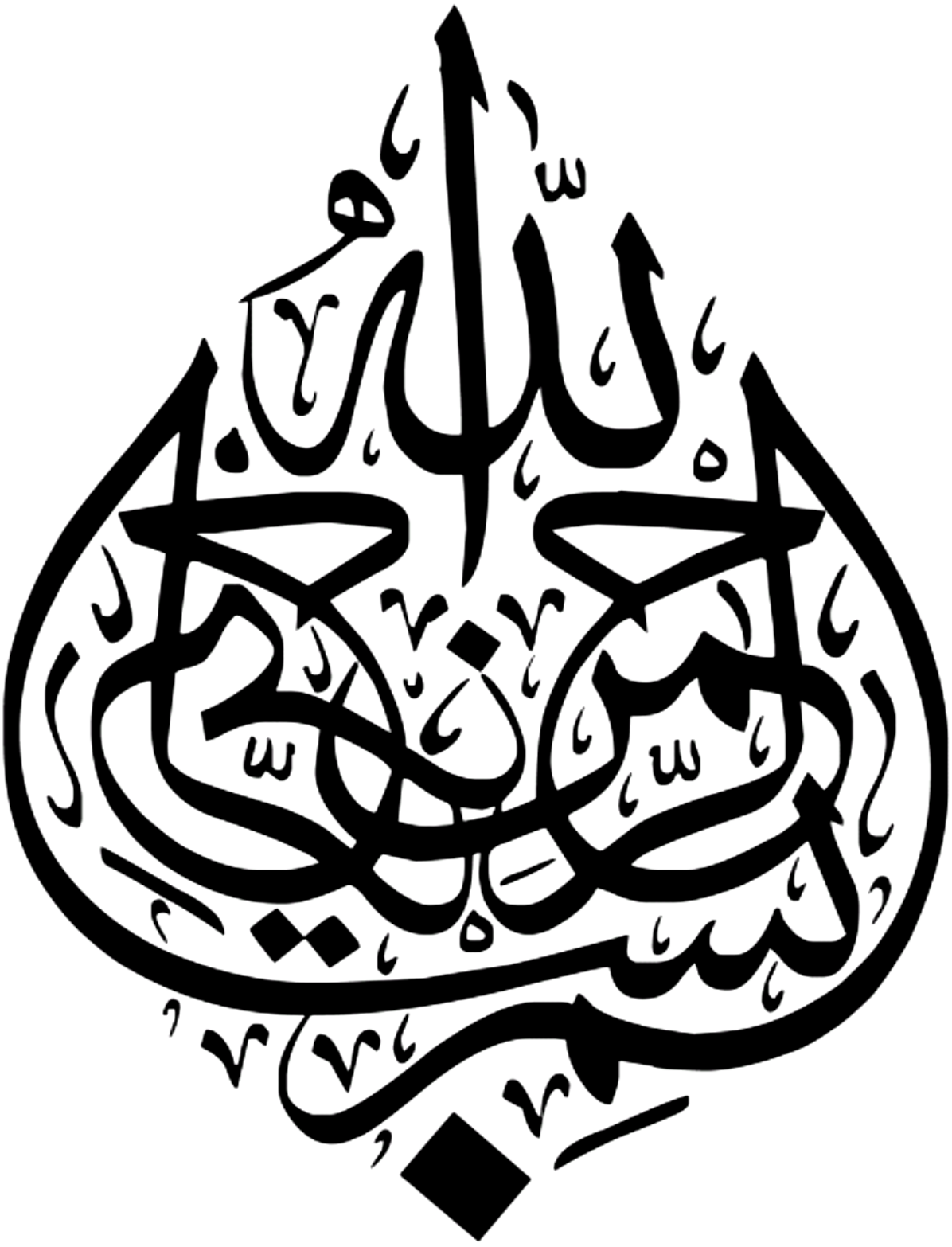

شكر و تقدير

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد لله الذي سخر لنا من خلقه ما لم يسخره لغيرنا، و جاد علينا من فضله بما لم يجد به على غيرنا لنتمم عملنا هذا بمشيئته و إذنه، سبحانه له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه، و

الحمد لله الذي أوزعنا أن نقدر من سخر لنا

أما بعد ...

لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل ***للأستاذ الفاضل سعدو عادل*** لقبوله الإشراف على هذا العمل، و على تحمله و صبره معنا لإتمامه و وضعه بهذا الشكل الذي هو عليه، و استفدنا كثيرا من أدائه و إرشاداته الكريمة

و نتقدم بالشكر كذلك لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع خاصة الأساتذة الأفاضل و العائلة الكريمة و الأصدقاء الأوفياء، و الشكر أيضا موصول لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل و لو بدعاء نوّر بصيرتنا

إلى كل من سهر من أجلنا بغية تعليمنا...

لكل هؤلاء جميعا نقول: شكرا جزيلا و جزاكم الله عنا ألف خير

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة و السلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه و سلم

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون. لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات، لكني فعلتها.

أولا الحمد لله الذي علم الإنسان بعد الجهل وهداه بعد الضلالة ومهما حمدناه لا نستوفي حمده.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا بمغفرتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين "**سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم** "

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى الرجل الذي لم ينل جزء بسيط مما حصلنا عليه والرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه إلى

"أبي الغالي"

إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي وهزلي وسهرت وتعبت وربت وجعلتني أقوى عند ضعفي. إلى من علمتني الصبر وأن الدنيا كفاح وأن الحياة امتحانات وكانت سندا لي في كل خطوة من خطوات حياتي وكان دعائها سبب نجاحي إلى

" أمي حياتي"

أطال الله في أعماركما وأدامكما الله تاجا فوق رأسي وجعلكما السند الذي لا يميل

إلى أخواتي الغاليات وركن الروح سندي في الحياة سوسن لبنى ملاك ما كنت لأصل لولا فضلكم من بعد الله و دعمكم لي و **الغالي** ضلعي الثابت وجدي

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي أصدقائي ريان، أسماء، إيمان، نزهة، يسرى، رندة وغادة

إلى صديقتي واختي الغالية التي تشاركت معي عناء هذه المذكرة "أماني"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، ولكل من كان عونا وسندا لي في هذا الطريق ممتنة لكم جميعا

نور

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد عليه الصلاة والسلام

أولا الحمد لله الذي علم الإنسان بعد الجهل وهداه بعد الضلالة ومهما حمدناه لا نستوفي حمده

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا بمغفرتك

الحمد لله الذي أجرى سنوات دراستي حتى توالت ورعى زهور حلمي بفرحة التمام حتى تخرجت

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين **سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم**

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى ما أملك في الدنيا "**أمي وأبي** " اللذان يعجز اللسان على الثناء عليهما وشكرهما

والقلم عن وصف فضلهما علي. إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى :

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من أوصى بها الهادي وجعل الجنة تحت قدميها أوصى بها النبي ثلاثا، إلى أحن وأروع وأعظم وأجمل أم في العالم

إلى من كان دعائها سبب نجاحي ... إلى من سهرت وتعبت وربت

إلى من علمتني الصبر ... وأن الحياة امتحانات

إلى من علمتني أن الدنيا كفاح... وأن سلاحها العلم والمعرفة

إلى من كانت معي في كل خطوة من خطوات حياتي... إلى نبع العطف والحنان أمي الغالية أطال الله في عمرها وجعلها

تاجا فوق رأسي

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.... إلى من لم يبخل علي بشيء

إلى من يعطي دون مقابل ودون حساب... إلى من لم يقل لي لا ولا مرة في حياتي

إلى من كان كل همه رؤيتي ناجحة وسعيدة... إلى أروع وأحن وأعظم أب في العالم... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

وسندي في الحياة... أبي الغالي أطال الله في عمره وجعله تاجا فوق رأسي

أطال الله في أعماركما وأدامكما الله تاجا فوق رأسي وجعلكما السند الذي لا يميل

إلى أختي العزيزة "نهى" وأخي الغالي "مهدي"

إلى رفيق دربي، صديقي وسندي في الحياة الذي طالما كان بجانبي في كل خطوة من خطوات حياتي

إلى صديقتي الغالية التي أهدتني إياها الجامعة "نزهة"

إلى صديقتي وأختي الغالية التي تشاركت معي عناء هذا العمل المتواضع "نور"

وأخيرا وليس آخرا أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

أماني

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I - IV
المقدمة العامة	أ –ر
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والسيولة البنكية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**3**
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية	**3**
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وأهدافها	**5**
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية وأهميتها	**6**
المبحث الثاني: مقومات البنك التجاري وميزانيته	**9**
المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية	**9**
المطلب الثاني: هيكل التنظيمي للبنوك التجارية	**11**
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية	**13**
المبحث الثالث: مدخل للسيولة في البنوك التجارية	**16**
المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية وأهميتها	**16**
المطلب الثاني: أهم العوامل المحددة لحجم السيولة البنكية وأهميتها	**18**
المطلب الثالث: مستويات قياس درجة السيولة البنك التجاري ومصادرها	**20**
خاتمة الفصل	**24**
الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية	**27**
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهميتها	**27**
المطلب الثاني: خطوات إدارة المخاطر البنكية ومبادئها	**29**
المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر البنكية وإجراءات الحد منها	**31**
المبحث الثاني: مدخل إلى مخاطر السيولة	**33**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مفهوم وأنواع مخاطر السيولة	**33**
المطلب الثاني: مصادر وعوامل تحقق مخاطر السيولة	**35**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس والتحذير من خطر السيولة البنكية	**37**
المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها	**39**
المطلب الأول: مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية وأهدافها	**39**
المطلب الثاني: سياسات وتقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية	**40**
المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة خطر السيولة وضوابط الحد منها	**42**
المطلب الرابع: إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل III	**44**
خاتمة الفصل	**48**
الفصل الثالث: إدارة المخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**51**
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**51**
المطلب الثاني: تعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة وهيكله التنظيمي	**52**
المطلب الثالث: خدمات وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**54**
المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**58**
المطلب الأول: حساب نسب السيولة	**58**
المطلب الثاني: قياس مخاطر السيولة	**65**
المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة	**68**
خلاصة الفصل	**69**
الخاتمة العامة	**70**
قائمة المراجع	**76**
قائمة الملاحق	**84**
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية البنك التجاري	15
02	حاجيات البنك إلى السيولة	17
03	مصادر مخاطر السيولة في البنوك التجارية	36
04	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018	58
05	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019	59
06	حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2019/2018	61
07	حساب نسبة السيولة القانونية لبنك BADR لسنتي 2019/2018	62
08	حساب نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2019/2018	64
09	مؤشر قياس خطر السيولة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف	66
10	مؤشر قياس خطر السيولة بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل	66
11	مؤشر قياس خطر السيولة بالنسبة التسهيلات الائتمانية	67

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	12
02	أنواع المخاطر البنكية	28
03	أنواع خطر السيولة	35
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة	53
05	تغير نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتين 2019/2018	65
06	تغير مؤشرات قياس مخاطر السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتين 2019/2018	67

المقدمة العامة

مقدمة

شهدت الصناعة البنكية جملة من التطورات التي كانت نتاجا للابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق المالية، مما أدى إلى احتدام المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تسعى البنوك لتحقيق الأهداف التي تسمح لها بالبقاء والتوفيق بين الربحية والسيولة والأمان. إلا أن هناك عدة عوامل وقوى متغيرة تمثل مجمل الأخطار التي تهددها حتى في بقائها، الشيء الذي جعل بعض الباحثين يشبهون البنك في هذا المجال بآلة للمخاطر.

ويعد موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات المهمة التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والبنكية، وذلك لما شهدته الصناعة المالية والبنكية من مشكلات وأزمات مالية التي أدت بالضرورة إلى إعسار وإفلاس العديد منها. ومن بين هذه المخاطر، نجد مخاطر السيولة التي تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وهي من أهم القضايا الحرجة التي زادت أهميتها في الوقت الحالي نتيجة تغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم، وتتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرتها على مواجهة متطلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين والزبائن.

وتحظى إدارة مخاطر السيولة بقدر عال من الأهمية، حيث يعني الفشل في المحافظة على السيولة فشل البنك كمؤسسة مالية، لذلك تسعى المؤسسات الرقابية الوطنية ولجنة بازل إلى تحقيق إجماع نظري وعملي حول كيفية تسيير إدارتها من أجل الحفاظ على ثقة المودعين بالبنوك والحفاظ على الاستقرار المالي، كما أن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة تمنع حدوث انهيارات أزمات للبنوك، وبالتالي تقلل من الأضرار على استقرار الاقتصاد المحلي، إذا فمعرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها.

وباعتبار إدارة مخاطر السيولة من أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية، فعدم توفر سيولة في البنوك يعتبر من الأسباب التي تقود لإفلاس البنك وتراجع مكانته من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية له، أي تجميد أموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات تؤدي إلى حصول البنك على أرباح إضافية، يشكل أيضا خطر على البنك. هذه المخاطر جعلت البنوك في حاجة ماسة إلى أدوات لإدارتها، هذا ما استدعى إلى بروز آليات تهدف إلى توفير حلول إبداعية تساعد على توفير حماية وكفاءة أكبر في إدارتها.

وفي هذا الإطار، تأتي دراستنا لمناقشة أهم خطر في البنوك التجارية النشطة في الجزائر، وهذا ما سنحاول أن نعكسه من خلال الدراسة التحليلية لمخاطر السيولة وكيفية إدارتها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة.

1-إشكالية الدراسة

يكتسي موضوع إدارة مخاطر السيولة أهمية كبرى، ذلك بأنه محل اهتمام مجمل المؤسسات المالية، فهي تعتبر من الأساليب التنظيمية التي تضمن تطور واستمرارية وكفاءة البنوك، وكذا قدرتها على تحقيق أهدافها، وكل هذا يرتبط بطبيعة الحال بكفاءة إدارتها لمخاطر السيولة.

على هذا الأساس، وبناء على ما سبق ذكره، يمكن أن تتبلور لدينا مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها في شكل تساؤل رئيسي على النحو التالي:

ما مدى فعالية تطبيق إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة ؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي، فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نقصد بمخاطر السيولة؟ وكيف يمكن للبنوك أن تتعامل معها؟
- ✓ هل تطبق إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤشرات السيولة البنكية المفروضة من طرف السلطة النقدية؟
- ✓ هل تساهم الطرق المتبعة لإدارة مخاطر السيولة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التقليل من حجم مخاطر السيولة؟
- ✓ فيما تتمثل آليات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية؟

من أجل حصر موضوع الدراسة، وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي يمكن طرحها بالشكل التالي:

الفرضية الأولى: مخاطر السيولة هي عدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل؛

الفرضية الثانية: تطبق إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤشرات السيولة البنكية المفروضة من طرف السلطة النقدية؛

الفرضية الثالثة: تساهم الطرق المتبعة لإدارة مخاطر السيولة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التقليل من حجم مخاطر السيولة؛

الفرضية الرابعة: يتم إدارة مخاطر السيولة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق حساب بعض المؤشرات والنسب التي تمكنه من معرفة الوضع المالي للبنك.

2-أسباب اختيار موضوع الدراسة

تعددت أسباب اختيار موضوع الدراسة في حقيقة الأمر بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، حيث تمثلت في الآتي:

- ✓ الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه المباشر بالتخصص المدروس؛
- ✓ كون الموضوع له علاقة بالبنوك وبكيفية إدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ التعرف على واقع تطبيق إدارة مخاطر السيولة في الوكالات البنكية ميدانيا؛
- ✓ تسليط الضوء على إدارة السيولة ومدى أهميتها في البنوك وكذا أهم المبادئ التي تطبق وفقها؛
- ✓ الرغبة في تناول موضوع السيولة لأنه يحتل أهمية كبيرة في المؤسسات البنكية، والسعي لمعرفة العلاقة بين مخاطر السيولة وكفاءة البنوك في إدارتها؛
- ✓ حداثة موضوع إدارة المخاطر وقلتها، خاصة في البنوك التجارية الجزائرية.

3- أهداف الدراسة

تتمثل أهم الأهداف المرجو تحقيقها من اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- ✓ المعرفة الجيدة لمخاطر السيولة وكيفية إدارتها لتجنب الوقوع فيها والتقليل منها، وكذا من أجل تطوير الخدمات البنكية والارتقاء بجودتها؛
- ✓ التعرف على الوسائل والطرق التي يستعملها البنك لتقييم وتقدير خطر السيولة؛
- ✓ محاولة تنبيه البنوك إلى ضرورة الاحتفاظ بقدر معين من السيولة وتطبيق مبادئها وأسسها على أرض الواقع؛
- ✓ تقييم الوضع الحالي ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية؛
- ✓ قياس دور إدارة مخاطر السيولة في أداء البنوك التجارية؛
- ✓ معرفة كفاءة وإمكانية البنوك التجارية في إدارة مخاطر سيولتها؛
- ✓ تشجيع البنوك التجارية الجزائرية على تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر، وتضمينها ضمن هياكلها التنظيمية.

4-أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في العناصر التالية:

- ✓ دراسة والبحث عن أهم الأسباب المؤدية إلى خطر السيولة في البنوك التجارية؛
- ✓ معرفة والاطلاع على أهم الإجراءات والسبل للحد من خطر السيولة؛
- ✓ إبراز الإجراءات والآليات السليمة التي تقوم بها البنوك التجارية لإدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ تعميم الفائدة في التعرف على كيفيات تطبيق آليات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية؛
- ✓ توجه البنوك التجارية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص للاهتمام بإدارة مخاطر السيولة ومحاولة العمل على تبني استراتيجية واضحة لإدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ تقليص معظم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها البنوك؛

5-حدود الدراسة

تمثلت الحدود المكانية والزمنية للوصول إلى أهداف الدراسة في:

الحدود المكانية: يتناول البحث عينة محدودة من البنوك التجارية متمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة.

الحدود الزمنية: سنعتمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من القوائم المالية للبنك خلال الفترة 2018 – 2019 وذلك بسبب عدم التمكن من الحصول على بيانات حديثة من طرف البنك.

6-منهج الدراسة

بالنظر لأهمية موضوع الدراسة، ومن أجل الإلمام بجوانب هذا الموضوع، وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. فقد تم استخدام المنهج الوصفي بغية عرض الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وشرحها، وأما المنهج التحليلي فقد تم اعتماده من أجل تحليل ومناقشة ما تم عرضه في الجانب التطبيقي وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات والمعطيات المتحصل عليها من القوائم المالية (الميزانية) للتعرف على كيفية إدارة مخاطر السيولة في البنك محل الدراسة مستعينين في ذلك ببرنامج Excel لإجراء العمليات الحسابية.

7-صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا أثناء تحضير هذا العمل المتواضع جملة من الصعوبات التي حالت دون إنجازه بالمستوى المرغوب خاصة في الجانب الميداني "دراسة حالة". ومن لعل من أهم تلك الصعوبات صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بعمل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بحجة السرية المهنية والسرية البنكية، واستحالة الحصول على بيانات رقمية تخدم البحث بشكل مباشر، وهو ما يتنافى مع مبدأ الإفصاح المنصوص عليه بموجب المادة 103 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

8-الدراسات السابقة

لا شك أن موضوع إدارة المخاطر المصرفية الذي أصبح محل اهتمام الكثير من المحللين والباحثين، مستوحى من دراسات سابقة كان أغلبها منصبا على إدارة المخاطر وكذا آليات إدارة مخاطر السيولة البنكية.

– **دراسة حياة النجار بعنوان"**: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 2012/2013. حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق البنوك التجارية العمومية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية.

– **دراسة نصر رمضان أحلاسه بعنوان:**" دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013. هدفت الدراسة إلى تبيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة البنكية.

– **دراسة حكيم براضية بعنوان:**" التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011/2010. من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن حسن إدارة السيولة يكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية.

– **دراسة عدنان شاهر الأعرج** بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن"، من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه يجب أن يشتمل الإطار العملي العام على تطوير استراتيجية و سياسات و ممارسات لإدارة مخاطر السيولة و تحديد مستوى المخاطر المرغوب به و تفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال.

– **بوعبدلي أحلام، و طبي عائشة** بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011 – 2014" مجلة رؤى اقتصادية. جامعة الشهيد حمه

لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، 2015. حيث قام الباحثان بإجراء دراسة مقارنة لإدارة مخاطر السيولة بين كل البنوك التقليدية والإسلامية، ودراسة كل من المتغيرات المستقلة (حجم البنك، العائد على أسهم، العائد على الأصول، معدل كفاية رأس المال) وعلاقتها بالمتغير التابع مخاطر السيولة في كل تلك البنوك. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

9-هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، وبغية إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة قمنا بتقسيم موضوع دراستنا إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وآخر تطبيقي وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري للبنوك التجارية ومدخل إلى السيولة، تناولنا فيه ثلاث مباحث. في المبحث الأول تطرقنا لماهية البنوك التجارية، وفي المبحث الثاني تناولنا مقومات البنك التجاري و دراسة ميزانيته . وأما في المبحث الثالث فقد تطرقنا لمدخل للسيولة في البنوك التجارية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، حيث تم من خلاله التطرق إلى ماهية إدارة المخاطر البنكية في المبحث الأول، وإلى مخاطر السيولة بصفة عامة في المبحث الثاني، وأخيرا إلى طرق إدارة مخاطر السيولة البنكية في المبحث الثالث.

الفصل الثالث: جاء بعنوان مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها على واحدة من بنوك ولاية قالمة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، اختص بالدراسة التطبيقية هدفه الأساسي كان إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، قمنا بعرض النتائج ومناقشتها من خلال تحليل ميزانية البنك لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

وفي النهاية، فإنه تم استعراض خاتمة الدراسة التي تم من خلالها عرض لأهم النتائج المتوصل إليها، وكذا تقديم جملة من الاقتراحات التي تخص أهم عناصر الموضوع.

الفصل الأول

تمهيد

تلعب البنوك دورا أساسيا في توفير الأموال نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية وازدياد الحاجة إليها في كل مرحلة من هذا التطور، حيث تقوم تلك البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم. ويعتبر البنك ذو سيولة إذا كانت لديه القدرة الحالية على توفير الأموال بالتكلفة الملائمة، وفي الوقت المناسب الذي يحتاج فيه إلى السيولة. هذا يعني أن البنك إما أن يكون لديه الأموال السائلة الآن، أو أن يكون قادرا على الحصول عليها عند الحاجة وبالسرعة المطلوبة، وذلك من خلال الاقتراض من الغير أو بيع موجوداته. وعليه، وللتعرف أكثر على هذا الموضوع، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: مقومات البنك التجاري ودراسة ميزانيته

المبحث الثالث: **مدخل** للسيولة البنكية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

يعد البنك التجاري من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطاتها على أكمل وجه. بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي، بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في خضم الاقتصاد المعاصر، خاصة في دفع عجلة التنمية عن طريق التمويل الذي تقدمه لمختلف المشاريع الاستثمارية، وعليه فمن الضروري التعرف على هذه المؤسسات المهمة وعلى دورها الحساس في تعبئة الموارد الكفيلة بالارتقاء بالاقتصاد الوطني.

أولا–نشأة البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية لأول مرة من خلال تطور نشاط الصيارفة حين قام التجار والمرابين والصياغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة. وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف، مما أوحى له بالقيام بإقراضها. ومن هنا، أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة. وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا[1].انطلاقا من هنا، نشأت البنوك التجارية أول مرة في المدن الإيطالية الشمالية كمدينة ميلانو والبندقية وفلورنسا، ويعتبر بنك البندقية الذي تأسس عام 1517 أول بنك تجاري حديث قام بممارسة الأعمال البنكية، ويليه بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609، ثم بنك انجليزي عام 1694، ثم انتشر عبر باقي دول العالم[2].

بعدها أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين. ففي حالة الإفلاس، يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة، والفضل في ذلك يعود إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات. إن ظهور البنوك ومؤسسات الإيداع ارتبط

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص63.

[2] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص19.

بقيام الدولة بعملية صك النقود، حيث كان الإغريق أول من مسك النقود، لذا كان لهم الفضل الأكبر في النهوض بالعمل البنكي وانتشاره في منطقة البحر الأبيض المتوسط[1].

ثانيا–تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية وهي كلمة "BANCO»التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[2].

يعرف البعض البنك بأنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها"[3]. ولكن ما يمكن ملاحظته على هذا التعريف أنه يشرك البنك مع مؤسسات أخرى مثل شركات التأمين وصناديق التوفير البريدي.

يمكن إعطاء تعريف آخر للبنوك التجارية على أساس أنها "هي التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع، تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي"[4]. وهي كذلك المؤسسات التي "تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك الجزائري"[5].

ويعرفها آخرون "بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب وبعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل"[6].

مما تقدم، يمكن القول عموما بأن البنوك التجارية هي "مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائض وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز"[7].

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص3.

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص4.

[3] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1996، ص3.

[4] بهاء الدين إسماعيل، موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية، الجزء الأول، النشر الذهبي للطباعة، مصر، 2001، ص109.

[5] محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص57.

[6] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص190.

[7] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص105.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وأهدافها

أولا–خصائص البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية، ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية فيما يلي[1]:

أ–مؤسسات مالية تقوم على الائتمان: أي قبول ودائع من الأفراد المودعين ومنح القروض وهي ائتمان المقترضين على أموال البنك وتحصل البنوك على فرق الفائدة ما بين الإقراض والاقتراض.

ب–مؤسسات مالية تتعامل بالنقود: أي أن جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود، فالقروض أخذ وعطاء والفوائد عليها كلها نقدية، إضافة إلى أنها تتسلم ودائع من الأفراد بالنقود الأساسية وتقوم بإصدار نقود ودائع أكبر منها.

ج–ظاهرة تركز البنوك: أي تركيز أعمال البنوك في عدد قليل واضح من خلال عدد البنوك الصغيرة في معظم الدول.

د–تسعى البنوك التجارية إل الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

ثانيا–أهداف البنوك التجارية

يمكن تلخيص أهم أهداف البنوك التجارية في العناصر التالية:

أ–الربحية: تتميز أرباح تلك البنوك بحساسية أكثر للمخاطر في الإرادات، وذلك بالمقارنة مع باقي منشآت الأعمال الأخرى، من هنا يقال إن البنوك التجارية تعتبر من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لأثر "الرفع المالي " بمعنى أنه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة، تزيد الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول الأرباح إلى خسائر. ومن هنا، يتعين على إدارة البنك السعي في زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

وإذا كان للاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها، سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه. ومن ثم، إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته، فسوف يقفل أبوابه منذ اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق .أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين

[1] محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982، ص232.

الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها[1]. وبالطبع يذهب الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار. هذا، ويطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

ب–السيولة: هي عبارة عن إمكانية تحويل الأصول إلى نقود سائلة في الحال ودون خسار. وتعتبر من أهم الجوانب التي تتركز عليها الدراسة عند تحليل نشاط البنك التجاري لما لها من أهمية في التأثير على المركز للبنك وإمكانية الاستمرار في نشاطه. والتوسع فيه مرهون بكسب ثقة الأفراد والجهات المتعاملة معه. يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة. ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسة تأجيل سداد ما عليها من مستحقات، ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزعه، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس[2].

ج–الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 12%عادة. وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال. فإذا زادت الخسائر عن ذلك، فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك[3].

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية وأهميتها

أولا–أنوع البنوك التجارية

أ–من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

وتنقسم البنوك حسب هدا المعيار إلى ما يلي[4]:

- **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى. وتباشر نشاطها من خلال فروع ومكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان (قصير ومتوسط الأجل) ، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.
- **البنوك التجارية المتخصصة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد. ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص10.

[2] صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص34.

[3] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص19.

[4] محمد عبد الفتاح المصرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص28.

المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ب–من حيث طبيعة عملها

وتنقسم البنوك حسب هذا المعيار إلى[1]:

- **البنوك التجارية** :هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك. وأهم ما يميز هذا النوع من البنوك عن غيرها من البنوك الأخرى، هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد بدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.
- **البنوك الصناعية**: وهي التي تختص بتقديم الاعتماد والمساعدات للمشاريع الصناعية.
- **البنوك الزراعية**: وهي التي تقوم بتقديم الاعتماد والمساعدات للمشاريع الزراعية.
- **البنوك العقارية**: وهي التي تقدم القروض إلى الشركات الإنشائية مقابل رهانات أو تأمينات عقارية.

ج – من حيث عدد الفروع

وتنقسم البنوك كذلك حسب هذا المعيار إلى[2]:

- **البنوك ذات الفروع**: وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطي أغلب انحاء الدولة، ولا سيما الأماكن الهامة. وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك. وبطبيعة الحال، فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.
- **بنوك السلاسل**: وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها. وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **البنوك الفردية**: هي منشآت صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة. وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون خسائر. ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص107–108.

- **بنوك المجموعات:** تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوربا الغربية الولايات المتحدة الأمريكية[1].
- **البنوك المحلية:** نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة. وإن كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها [2].

د–من حيث حجم النشاط

ويمكن تقسيم أيضا البنوك حسب هذا المعيار إلى[3]:

- **البنوك الكلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.
- **البنوك الجزئية:** وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى إلى جذب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد. وبذلك، فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثانيا–أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي[4]:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛
- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- نظرا لتنوع استثمارات المصارف، فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛
- يمكن للمصارف، نظرا لكبر حجم الأرصدة، أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- إن وساطة البنوك تزيد من الاقتصاد تقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛

[1] محمد الفاتح محمود البشير المغربي، تمويل المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2017، ص18.

[2] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص70.

[3] محمد عبد الفتاح المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[4] المرجع نفسه، ص13-14.

- بتقديم أصول مالية متنوعة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المبحث الثاني: مقومات البنك التجاري وميزانيته

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف المختلفة باختلاف أنواعها، لذلك فإن هذه البنوك غير متخصصة في عمل معين، ويطلق على هذه الوظائف أحيانا الخدمات المصرفية، وللبنوك هيكل تنظيمي لتوزيع تلك الخدمات عبر أقسام مختلفة لتوزيع السلطة والمسؤولية على كل قسم. وكذلك له عدة مصادر مختلفة التي يحصل من خلالها على أمواله ليعيد استخدامها وتوظيفها في مجالات وجوانب مالية أخرى متعددة.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف، يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

أولا–الوظائف التقليدية

وهي الوظائف التي اعتادت البنوك على أدائها منذ بداياتها الأولى، وتتمثل في:

أ–قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك الّتجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك، وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود، وهي على عدة أنواع[1]:

- **ودائع لأجل**: هي الودائع التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف.
- **الودائع الجارية (تحت الطلب)**: تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.
- **ودائع تحت إشعار**: هي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها سحبها إلا بعد إخطار البنك، ويوظف المصرف التجاري موارده على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف وهي السيولة، الربحية والأمان.
- **ودائع التوفير**: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة.

ب–منح القروض والسلف: وهي وظيفة متلازمة مع وظيفة الودائع، فالبنوك لن تستطيع الحصول على الودائع دون مقابل لأصحابها، سواء كان المقابل على شكل فوائد أو على شكل خدمات، ومن هذه الوسائل التي

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص13.

تمكن البنوك من دفع هذه التكاليف، إضافة إلى تكلفة الأموال من مصادر أخرى، وأهم وسيلة لاستغلال هذه الموارد هي منح القروض والسلف مقابل الحصول على فائدة محددة سلفا من المقترض[1].

ج–تسير وسائل الدفع: وهذا ما يسمح بتحويل الأموال أيا كانت الوسيلة المستعملة، ونتيجة لقيام البنك بالوظيفتين السابقتين، وبتالي يقوم بخلق النقود الائتمانية عن طريق فتح الحسابات ويقدم العديد من الخدمات المتعلقة بذلك منها معالجة الشيكات، تحصيل المدفوعات لصالح العميل، تسديد إيصالات العميل... الخ[2].كما تقوم البنوك إلى جانب ذلك بوظائف أخرى منها[3]:

- التعامل في العملات الأجنبية؛
- تأجير الخزائن للعملاء؛
- إصدار خطابات الضمان والأوراق المالية.

ثانيا–الوظائف الحديثة

يسعى البنك التجاري دائما إلى رفع رقم أعماله وترشيد مصروفاته ومحاولة اجتذاب العملاء بشتى الطرق، لأن الزبون يعتبر ربحا في حد ذاته للبنك التجاري. ومن أجل الوصول إلى هذا، يقوم البنك التجاري بتقديم خدمات متنوعة قد يؤيدها العملاء، لعل من أبرزها[4]:

- **تمويل عمليات التجارة الخارجية:** تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية؛
- **تحصيل الشيكات:** تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان؛
- **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة. ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه؛

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية–الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص37.

[2] J.Claude Simon, Les banques, Edition la découverte, Paris, France، 1991, P60.

[3] عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص442-443.

[4] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص218-220.

- **تقديم خدمات استشارية للعملاء:** لقد أصبحت البنوك حديثا تشترك في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع التي يرغب العملاء في إنشاءها، وعلى أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وطريقة السداد، ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع باعتبار أن مصلحة البنك وخدمات المتعامل مشتركة[1]؛
- **إصدار البطاقات الائتمانية:** تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان[2]؛
- **التعامل بالعملات الأجنبية:** تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا، وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف. وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج.
- **القيام بعمليات التوريق:** تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية. يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية. ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول[3].
- **تسويق الخدمات المصرفية:** من المعروف أن تزايد المنافسة يكون لصالح العملاء، حيث تتاح لهم فرصة اختيار أوسع. وحتى يتمكن البنك من النجاح في السوق، ينبغي أن يكون مدركا لما تستخدمه البنوك والمؤسسات المالية من أساليب تسويقية مختلفة للخدمات المصرفية. ويمكن تعريف هذه الخدمات من الناحية التسويقية بأنها "عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو أداء من طرف إلى طرف آخر وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء"[4].

المطلب الثاني: هيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك هيكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، ويختلف هذا الشكل باختلاف مزايا الخدمات التي يقدمها البنك، إضافة إلى ذلك فإن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه. ويمكن تصور الهيكل

[1] زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، الطبعة السادسة، درا الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص24.

[2] عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص142.

[3] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص13.

[3] عبد الفتاح عبد السلام، محمد الصالح الحناوي، المؤسسات المالية–البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص21.

التنظيمي لبنك تجاري الذي تتنوع خدماته من خلال تطور الإيرادات التي قد يتضمنها، وكذا الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإيرادات وهو ما يوضحه الشكل (1) والذي يظهر مجلس الإدارة على قمة الهيكل التنظيمي، والملاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة، كما أنه من حقهم التصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على التنظيم ككل.

الشكل 01: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

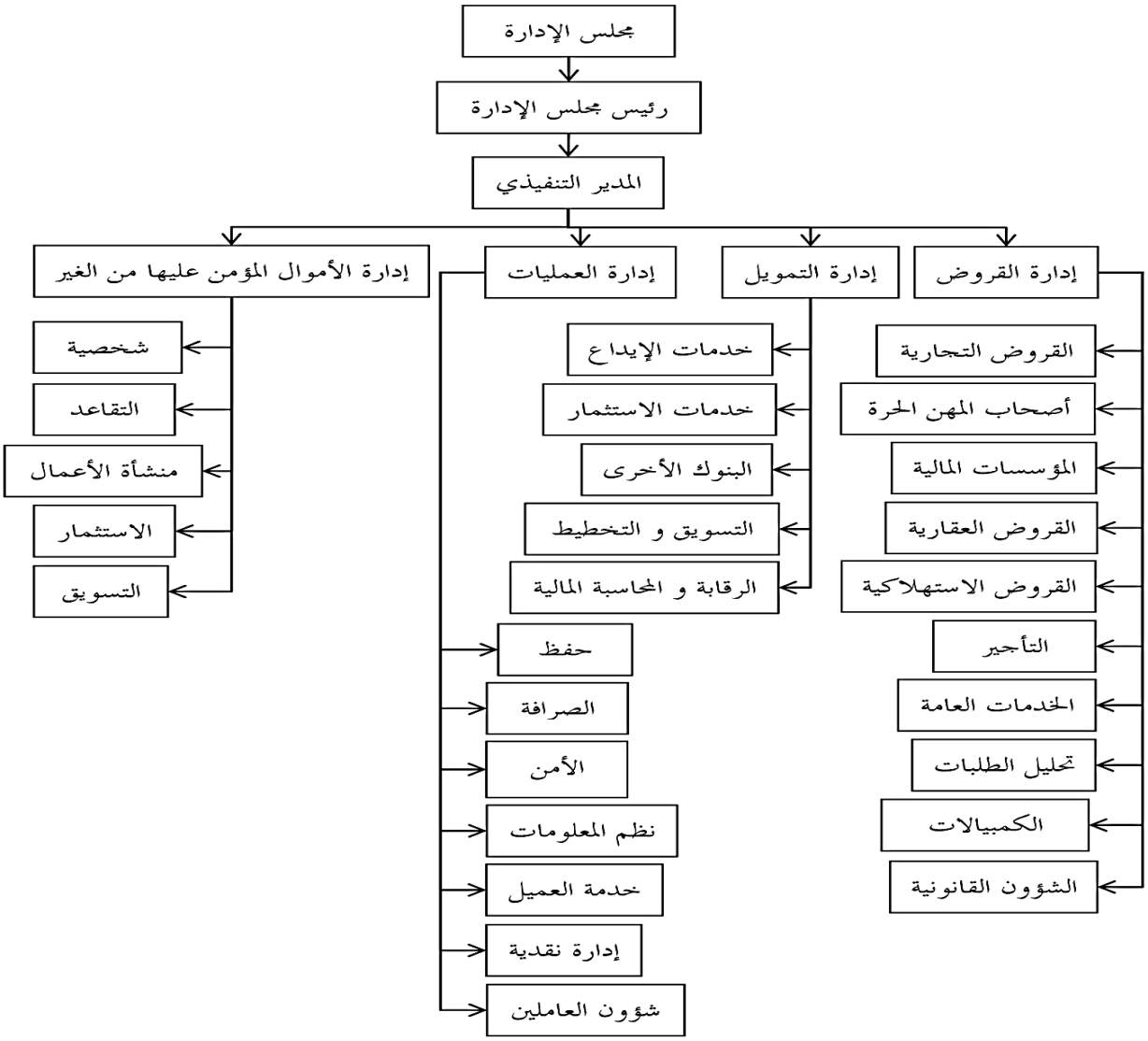

المصدر: عبد الفتاح عبد السلام، محمد الصالح الحناوي، المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 21

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

أولا–موارد البنوك التجارية

يقصد بموارد البنك التجاري التزامات البنك أو خصومه التي يقوم بتوجيهها واستخدامها بصيغ مختلفة في مجالات متعددة[1]. ويمكننا أن نميز بين نوعين من الموارد: موارد ذاتية وموارد غير ذاتية. وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

أ–الموارد الذاتية: وتمثل التزامات البنك تجاه أصحاب رأسماله، وتسمى أيضا بالموارد الداخلية، وهي تشمل:

- **رأس المال المدفوع:** هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطهم. فهو إذن يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، وتتضاءل أهميته مقارنة مع الموارد الأخرى للبنك، فهو بمثابة مؤشر يوضح المركز المالي للبنك ومستوى الثقة التي يحظى بها[2].
- **المخصصات والاحتياطات والأرباح غير الموزعة:** المخصصات أرصدة يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية الفترة المالية، ومن أمثلتها مخصص الديون المشكوك فيها. أما الاحتياطات، فهي الأرصدة التي يقتطعها البنك من صافي أرباحه، بعضها قانوني والآخر اختياري لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل. في حين أن الأرباح غير الموزعة هي مبالغ يتعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه بغرض توظيفها متى شاء[3].

ب–الموارد غير الذاتية: وتمثل التزامات البنك التجاري تجاه المتعاملين من غير أصحاب رأسماله، سواء كانوا أفرادا أو منشآت أو بنوكا أخرى. وتسمى أيضا بالموارد الخارجية، وهي تشمل[4]:

- **شيكات وحوالات واعتمادات دورية:** هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.
- **المستحق للبنوك:** ويمثل التزامات البنك التجاري تجاه بنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.
- **الودائع:** تعتبر الودائع مبالغ مقيدة في حسابات البنك التجاري على أنها قروض مستحقة للعملاء، وهي نوعان[5]:

[1] ناظم محمد نوري الشعري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص144.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص209.

[3] رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص75– 76.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة–عملياتها وارداتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص142.

[5] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص107.

- ✓ **الودائع الجارية:** وهي تلك الودائع التي يمكن سحبها في أي لحظة وبمجرد الطلب عليها. ولا يتقاضى العميل في مقابل إيداعها أي ثمن، بل تمنع النظم النقدية المعاصرة دفع أي فائدة على الودائع الجارية، وإن كان الاتجاه المعاصر يسير نحو دفع أثمان بسيطة خاصة بالنسبة للمبالغ الكبيرة؛
- ✓ **الودائع غير الجارية:** وهي الودائع التي يكون بها قيود مفروضة على حرية العميل في السحب، وعادة لا يتم تداولها بالشيكات، وإنما يتم بالتسويات الكتابية في دفاتر البنك بالطرح والإضافة مثل الودائع لأجل[1].

☜ **الحسابات المدينة للبنوك الأخرى وللمراسلين:** هي كل التزامات البنك قبل البنوك الأخرى، سواء المحلية أو الأجنبية، وقد تكون في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار، وتعتبر مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها للقيام باستخداماته التشغيلية[2].

☜ **القروض من البنك المركزي:** كثيرا ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على الموارد المالية لتمويل نشاطاتها، ذلك أن من أهم وظائف البنك المركزي أنه يمثل بنك البنوك أو المقرض الأخير للنظام المصرفي لتدعيم سيولته والمحافظة عليها وفقا لطبيعة السياسة النقدية والأهداف المرجوة[3].

ثانيا–استخدامات البنك التجاري

تعكس جانب الأصول أو الموجودات في ميزانية البنك التجاري أقصى الأوجه المختلفة لاستخدامات البنك لموارده المتاحة، بهدف تحقيق الأرباح. ويمكن تقسيم أصول البنك التجاري حسب درجة سيولتها التي تتناسب عكسيا مع ربحيتها كالتالي :

أ–الأرصدة النقدية الجاهزة (الحاضرة): ويقصد بها مجموع العملات المعدنية والورقية التي يحتفظ بها البنك في خزائنه لمواجهة طلبات العملاء إضافة إلى احتياطاته لدى البنك المركزي، لمواجهة طلب البنك نفسه على النقد أو طلبات البنوك الأخرى، أو لإجراء المقاصة[4]. ويطلق على هذه الأرصدة بخط الدفاع الأول، حيث تمثل السيولة في حد ذاتها لذلك فهي لا تحقق دخلا للبنك التجاري.

ب–الأوراق التجارية والمالية المخصومة: تأتي الأوراق التجارية والمالية في المرتبة الثانية من حيث السيولة، لذلك يطلق عليها خط الدفاع الثاني، وهي تضم أذون الخزانة والسندات الحكومية قصيرة الأجل التي تقبل البنوك على شرائها، لما تتمتع به من سيولة بالغة، إضافة إلى استعداد البنك المركزي لتحويلها إلى نقود حاضرة على الدوام، إضافة إلى الأوراق التجارية التي تضم الكمبيالة الأوراق والسند الأذني، فتستثمر البنوك جانبا من مواردها في الخصوم التجارية، لنفس السبب الذي تستهدفه بشراء أذونات الخزانة[5].

---

[1] محمود يونس، عبد النعيم محمد مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1996، ص149.

[2] نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود الصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001، ص189.

[3] صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص134.

[4] محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص206.

[5] محمد زكي الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص227.

ج–محفظة الأوراق المالية: يخصص البنك التجاري جزء من موارده لتوظيفها في شراء الأوراق المالية التي تمثل السيولة من الدرجة الثالثة. وتتعرض للتقلب في القيمة، لذلك فهي تنطوي على احتمالات الخسارة والربح[1]. وانطلاقا مما سبق، فإن البنوك التجارية لا تتوسع في التعامل في هذه الأوراق إلا عند وجود سوق مالية مستقرة نسبيا.

د–القروض والسلفيات: تحتل القروض المصرفية الأهمية النسبية الأولى بين أصول المصارف التجارية، وهي تشمل القروض التي يقدمها البنك لعملائه لمدة محدودة، سواء كانت بضمان عيني أو شخصي أو بدون ضمان. وقد تأخذ شكل سلفة أو سحب على المكشوف[2]. وتعتبر أوفر أصول البنك التجاري ربحية، وإن كانت أقلها سيولة لكن البنك يتعرض للخسارة في حالة عجز المدين عن سدادها وهو لب موضوعنا.

هـ–أصول أخرى: تشمل هذه الأصول الشيكات والحوالات تحت التحصيل، والمبالغ المخصصة لأغراض معينة، وكل ما يمتلكه المصرف من مباني وأراضي. واعتمادا على كل ما سبق، يمكن تشكيل ميزانية البنك التجاري كما هو موضح في الجدول التالي[3].

جدول رقم (01): ميزانية البنك التجاري

الاستخدامات (الأصول)	الموارد (الخصوم)
☜ أرصدة نقدية حاضرة	☜ رأس المال المدفوع والاحتياطي
✓ نقدية في الخزانة	✓ رأس المال
✓ أرصدة لدى البنك المركزي	✓ الاحتياطات
☜ الأوراق المالية والتجارية المخصومة	☜ حسابات البنوك والمراسلين
✓ أذون خزانة وسندات حكومية	☜ قروض من البنك المركزي
✓ اوراق تجارية	☜ الودائع
☜ محفظة الأوراق المالية	✓ الودائع الجارية
✓ قروض بضمان	✓ الودائع غير الجارية
✓ قروض دون ضمان	☜ خصوم أخرى
☜ أصول أخرى	

المصدر: محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982، ص 222.

[1] أحمد عبد العزيز عجيمة، مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987، ص149.

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، الدار الجامعة، بيروت، لبنان، 2003، ص213.

[3] أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1994، ص271.

المبحث الثالث: مدخل للسيولة في البنوك التجارية

يعد توفير السيولة من أهم الصعوبات التي تواجه القائمين على إدارة الميزانية في البنوك التجارية. ويقصد بالسيولة البنكية قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصيغة أساسية في عنصرين هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع، وهي تعبر عن قدرة البنك على تأدية التزاماته وتمثل القوة المالية للبنك، وهي مرتبطة بالتدفقات النقدية فقط.

المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية وأهميتها

أولا–مفهوم السيولة البنكية

للسيولة البنكية تعاريف متعددة منها:

هي "قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا، والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة. وهذا يستدعي ويتطلب[1]:

- ☜ توفر نقد سائل لدى المصارف بشكل كاف؛
- ☜ سهولة الحصول على النقد عن طريق:
  - ✓ القدرة على تسيير بعض موجودات المصرف، وبالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياطات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات؛
  - ✓ قدرة المصرف على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

إن سيولة البنك التجاري تعني "قدرته على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدى البنك، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسيير بعض أصوله"[2].

كذلك تعني السيولة "قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر في القيمة، وتتربع النقود على هرم السيولة لأنها سائلة بالكامل، أي أنها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون وللإنفاق وتحافظ على قيمتها"[3].

السيولة البنكية هي "مدى قدرة البنك على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات، وتمويل الزيادة في جانب الأصول. ويعتبر مستوى السيولة لدى البنك مناسبا إذا ما توفرت القدرة التمويلية لديه، وبكلفة سوقية مناسبة، لتمويل أصوله ونموها بالإضافة إلى مواجهة الانخفاض المتوقع (أو غير المتوقع) في الخصوم. وبشكل عام، فإن السيولة ترتكز بصورة أساسية على قاعدة التوافق فيما بين أجال استحقاق المطلوبات وبين أجال

[1] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية –مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الذاكرة، عمان، الأردن، 2013، ص181.

[2] رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف –مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2002، ص185.

[3] رمزي ياسين يسع أرسلان، هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2009، ص97.

استحقاق الموجودات بما يكفل حدوث ضغوط تمويلية آنية أو مستقلة، حيث أن فقدان هذا التوافق كليا أو توفره بنسبة ضئيلة من شأنه أن يهدد وضع السيولة"[1].

يرى البعض الآخر بأن السيولة عبارة عن "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع"[2]. وتشير السيولة إلى كون البنك لديه "القدرة على تلبية مسحوبات العملاء، وإجراء مقاصة للشيكات الدائنة والمدينة، وتلبية الطلبات الجديدة على القروض"[3].

وعليه، فإن السيولة هو ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها البنوك التجارية من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، لذلك فإن من أولى واجبات البنك وضمن استراتيجياته أن يكون قادرا ومستعدا على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي[4].

الجدول رقم (02): حاجيات البنك إلى السيولة

المطلوبات من سيولة البنك	إمدادات صندوق السيولة
☜ سحوبات الزبائن لبعض ودائعهم من البنك ☜ طلبات الزبائن للحصول على القروض والائتمان البنكي بمختلف أنواعه ☜ قيام البنك بسداد الأقساط أو القروض المترتبة بذمته ☜ قيام البنك بدفع تكاليف ونفقات العمليات ودفع الضرائب ☜ قيام البنك بدفع توزيعات أرباح نقدية للمالكين	☜ ودائع الزبائن المختلفة ☜ الإيرادات التي يكسبها المصرف من بيع الخدمات المصرفية ☜ سداد الزبائن للأقساط والقروض بذمتهم للمصرف ☜ قيام المصرف ببيع بعض موجوداته ☜ قيام المصرف بالاقتراض من سوق النقد

المصدر: أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية –مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص183.

[1] القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي، التعليمات رقم (/1997/49رب2/) في شأن نظام السيولة وفقا لمسلم الاستحقاقات، ص3.

[2] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص90 –91.

[3] جلال جويدة القصاص، اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (بيتكوين)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص125.

[4] صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية –مداخل وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2014، ص358.

ثانيا–مكونات السيولة البنكية

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية[1]:

أ–السيولة الحاضرة: وهي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه، وهي تشمل ما يلي:

- **النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند، ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.
- **الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:** حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة، في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين. ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى. وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.
- **الشيكات تحت التحصيل:** وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها، وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، ووفقا للخبرة السابقة، وبذلك لا يؤخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر. وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

ب–السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزانة، والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية (الأسهم والسندات). ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

المطلب الثاني: أهم العوامل المحددة لحجم السيولة البنكية وأهميتها

أولا–أهم العوامل المحددة لحجم السيولة البنكية

عند دراسة وتحليل أي ميزانية لأي بنك، يمكن ملاحظة بعض المؤشرات التي تحدد حجم السيولة، وهي:

أ–طبيعة وسلوك الودائع: كلما كانت الودائع قريبة الاستحقاق أي الودائع تحت الطلب كلما تمتعت بدرجة سيولة أعلى من ودائع التوفير والودائع الثابتة. كما أن الودائع الجارية (أو تحت الطلب) للأفراد تتطلب درجة سيولة أعلى من مثيلتها للشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية[2].

[1] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص90-91.

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص460.

ب–الوعي البنكي لدى الجمهور: يمكن ملاحظة أنه في البلدان المتخلفة فإن درجة الوعي المصرفي منخفضة، حيث تفضل أن ترى أموالها تحت يدها باستمرار وعدم قيامها باستخدام الصكوك أو أدوات الوفاء المختلفة...الخ. أما في المجتمعات المتقدمة، فإن التعامل يزداد بالنسبة للصكوك وأدوات الوفاء المختلفة وبطاقات الائتمان على حساب النقد، وهذا ما يزيد من خلق الائتمان. وهذا إن دل، فإنما يدل على أن هناك علاقة عكسية بين الوعي البنكي والسيولة، أي أنه كلما زاد الوعي البنكي انخفضت نسبة السيولة لدى البنوك وبالعكس[1].

ج–رقابة البنك المركزي: إن رقابة البنك المركزي تشكل عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة. وبالتالي على حجم الائتمان الممنوح، حيث أن البنك المركزي يشترط على المصارف أن تحتفظ بنسبة سيولة معينة لا تقل مثلا عن 25 % في خزائن البنك. أما نسبة الاحتياطي القانوني من الودائع، فقد حددها بنسبة لا تقل عن 20 % مثلا من إجمالي الودائع المودعة لديه. أما سمة الضمان، فترتبط ارتباطا مباشرا بسمة السيولة وعلى أساس التناسب الطردي[2].

ثانيا–أهمية السيولة البنكية

إن البنك يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين، وكذا لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت الفرصة الاستثمارية. لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي[3]:

- أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين؛
- أنها تعتبر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإبقاء بالتزاماته تجاه جميع الأفراد؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها؛
- تجعل البنك لا يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته؛
- وجود السيولة يمكن البنك من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي؛
- أنها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأن البنك قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال –تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص460-461.

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص461.

[3] صادق راشد الشمري، إدارة المصارف–الواقع والتطبيقات العلمية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص376.

المطلب الثالث: مستويات قياس درجة السيولة البنك التجاري ومصادرها

أولا–مستويات قياس درجة السيولة البنك التجاري

يوجد عدد من النسب التي تقيس مستويات سيولة البنك التجاري في لحظة زمنية معينة، منها نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة الـ 15 % من أرصدة الودائع بالعملات الحرة.

أ–نسبة الرصيد النقدي: يرى البعض أن تحسب هذه النسبة بقيمة النقدية بخزينة البنك / الودائع بينما يرى آخرون أن تحسب من خلال المعادلة التالية[1]:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقد في الصندوق} + \text{نقد لدى البنك لمركزي} + \text{أرصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع و مافي حكمها}} \times 100$$

نرى أن النسبة الأخيرة جديرة بالاستخدام لعدة أسباب من أهمها:

- أنه لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي، ولا تؤخذ في الحسبان. فأخذ هذه الأرصدة يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة، واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد للبنك، ومراعاة ألا تتجاوز هذه النسبة تلك النسبة المتعارف عليها؛
- أن المعادلة الأخيرة أخذت في الحسبان ما أغفلته المعادلات التي سبقتها وهي الالتزامات الأخرى، وهي عبارة عن التزامات تقترب من صفة الودائع، ويتعين على البنك الوفاء بها حالا أو في المستقبل القريب. مثال ذلك: الشيكات والحوالات وخطابات اعتمادات دورية مستحقة الدفع...إلخ.

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء؛
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا؛
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطيات؛
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى، نتيجة لعمليات المقاصة.

وتجدر الإشارة بالنسبة لهذه النقطة إلى أنه لا تأثير لها على حجم الرصيد النقدي للبنوك مجتمعة، وإنما يبدو التأثير على توزيع هذا الرصيد بين البنوك.

ب–نسبة التوظيف: وتعني قدرة المصرف على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة مع ملاءة تحصيل هذه القروض ومنح القروض وسلفيات جديدة. وبالتالي، يستلزم على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد ما يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة،

[1] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص142.

وهذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب والإيداع وذلك للتعرف على أسلوب استخدام القرض من نسبة السيولة العامة، وهذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء[1]. وتحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}} \times 100$$

ج–نسبة الاحتياطي القانوني: وفقا لقوانين البنك المركزي، تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي، وإذا تجاوز العجز 5% مما يجب أن يكون عليه الرصيد وإذا استمر العجز لمدة تتجاوز شهرا، جاز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يفرض على البنك التجاري عدم إعطاء أي قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص بالإضافة إلى جزاء مالي. وتحسب نسبة الاحتياطي القانوني وفقاً للمعادلة الآتية[2]:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية و الالتزامات المشابهة}} \times 100$$

د–نسبة السيولة القانونية: يراقب البنك هذه النسبة 4 مرات في الشهر، والتي تصل في المتوسط 30%. وتحسب وفقا للمعادلة التالية[3]:

$$= \frac{\text{نقدية و ذهب لدى البنك + أرصدة البنك لدى البنك المركزي + أوراق تجارية + أذونات الخزانة}}{\text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + شيكات و خطابات دورية مستحقة الدفع + اعتمادات و حوالات}}$$

من مكونات بسط النسبة السابقة ما يلي :

- **النقدية بخزينة البنك:** وهي الموجودة بخزينة البنك الرئيسي وفروعه، وذلك بإضافة أو طرح الفرق بين الإيداعات والمسحوبات النقدية المواجهة طلبات السحب. وبحسب رصيد النقدية في أي وقت وفي أي لحظة إلى رصيد النقدية السابق.
- **الذهب:** عبارة عن الذهب الحر (سبائك والعملات التذكارية الذهبية حيث يسهل تحويلها إلى نقدية، ولا يجب المبالغة في هذا البند لأنه يمثل نقدية عاطلة بدون توظيف. ويظهر بميزانية البنك بسعر الشراء أو السوق أيهما أقل.
- **الأوراق التجارية:** يتضمن هذا البند والذي يدخل في حساب النسبة الأوراق التجارية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، ومستوفية الشروط. ويعتبر هذا البند من أهم بنود السيولة ويحقق ربحا مناسبا ويساعد في تمويل النشاط الاقتصادي بتسييل جزء من رأس المال العامل للمنظمات العامة والخاصة

[1] حدوش شروق، إدارة مخاطر السيولة، محاضرة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019 / 2020، ص11.

[2] محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص143.

[3] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص96 –97.

- **الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها وأذون الخزانة:** فهي أكثر سيولة من غيرها (غير الحكومية) وتكون جزء هاما من محفظة الأوراق المالية، ويمكن خصم أذون الخزانة حتى 10 أيام سابقة لتاريخ الاستحقاق.
- **شيكات وأوراق مالية تحت التحصيل:** وهي تمثل مستحقات للبنك لدى البنوك الأخرى يتم تحصيلها بعد، ولذلك فهي تظهر بميزانية البنك.

من مكونات مقام النسبة السابقة ما يلي[1]:

- **الشيكات والحوالات والسندات المستحقة الدفع:** تمثل هذه أوامر وتعليمات يتلقاها البنك من عملائه للدفع لآخرين، أي أنها تمثل التزامات على البنك لصالح المستفيدين.
- **المستحق للبنوك:** سواء في شكل حسابات جارية أو غيرها، ولصالح بنوك تجارية أخرى، حيث يتم تسوية الشيكات والحوالات عن طريق غرفة المقاصة بالبنك المركزي، ويضاف إلى ما سبق الودائع التي يتلقاها البنك لحساب البنك المركزي، وكذلك الأرصدة الخاصة بالبنوك المتخصصة.
- **الجزء غير الفعلي من خطابات الضمان:** حيث يعتبر ذلك التزاما على البنك قبل الجهات التي صدر لصالحها خطاب الضمان، ويظل قائما إلى أن يسترد الخطاب أو ينفذ العميل الالتزام. وتعطى نموذجا يمكن به حساب نسبة السيولة سواء بالنسبة للمركز الرئيسي للبنك أو للفرع لأغراض المتابعة.

ثانيا–مصادر سيولة البنك التجاري

وتتمثل هذه المصادر فيما يلي[2]:

- **الأصول التي حل تاريخ استحقاقها:** وذلك كالقروض والفوائد المستحقة، وأقساط القروض والعمولات والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- **بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك:** أي بيع الأوراق المالية التي في محفظة البنك خاصة الأوراق المالية قصيرة الأجل، كالسندات الحكومية وأذون الخزانة. وهذه تتمتع بدرجة سيولة مرتفعة لأنها مضمونة من الحكومة[3]. أي يقوم ببيع الأوراق المالية لتعزيز السيولة لديه. وبهذا الخصوص، تحاول البنوك في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها تعتبر أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط.
- **إدارة خصوم البنك التجاري:** وذلك كإصدار شهادات الإيداع أو توريق الديون، أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى[4].

---

[1] جلال جويدة القصاص، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المصرفي (المنظور العلمي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص156.

[3] نفس المرجع، ص129.

[4] جلال جويدة القصاص، مرجع سبق ذكره، ص129.

وباختصار، يمكن القول إن مصدرا للسيولة هما الموجودات والمطلوبات. ويجب أن يعمل البنك على تحقيق التوازن بين مصادر السيولة لأن السيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد والسيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، حيث تعتبر سيولة البنك جيدة إذا كان يتمتع بسهولة الحصول على الأموال بتكلفة مقبولة وبالحجم المطلوب وبالوقت المناسب، وهذا يعني إما أن يمتلك البنك المبالغ الملائمة عند احتياجه للسيولة أو القدرة على الحصول على الأموال المطلوبة من خلال الاقتراض أو تسييل بعض الموجودات، كما أن نقص السيولة البنكية يعتبر أحد إشارات تعرض المصرف للمشاكل المالية[1].

[1] أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص181.

خلاصة الفصل

تلعب البنوك دورا فعالا في كافة اقتصادات العام سواء كانت متقدمة او متخلفة، وتتجلى أهميتها من خلال مختلف الوظائف التي تؤديها في خدمة الأفراد من جهة وفي خدمة الدولة ككل من جهة أخرى. ولعل من أهم تلك الوظائف الحيوية هو منح القروض واستقبال الودائع المختلفة التي قد يتم توجيه جزء منها للاستثمارات التي من شأنها دفع عجلة التنمية.

ونظرا لحساسية هذه المهام، تجد البنوك نفسها مجبرة على تحقيق التوازن بين أحد أهدافها الأساسية المتمثل في الربحية وبين توفير السيولة بشكل دائم قصد الايفاء بالتزاماتها وكسب ثقة عملائها.

الفصل الثاني

تمهيد

يعد موضوع إدارة المخاطر البنكية من الموضوعات المهمة التي أخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفيين، وتشغل اهتمامهم على المستوى المحلي والعالمي لاسيما في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي حصلت في كثير من دول العالم وأخيرا الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والتي لم تؤثر على الاقتصاد الأمريكي فحسب، وإنما انتقلت إلى كافة النظام المالي العالمي الذي أصبح يتميز بارتباط شديد.

ومن خلال الدراسة والتحليل لهذه الأزمات المختلفة، تبين أن من أهم أسباب هذه الأزمات هو تزايد مخاطر السيولة في البنوك من جهة وضعف إدارتها من جانب آخر، حيث تتعرض البنوك من حين لآخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم، ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه المخاطر أو ما يعرف بمخاطر السيولة لذا عليها اتخاذ الأساليب والإجراءات المناسبة والملائمة لتفادي مثل هذه المخاطر.

وأمام هذا الوضع، قامت السلطات الرقابية والإشرافية على المستويين المحلي والدولي على وضع أطر ومعايير رقابية لإدارة خطر السيولة مثل مقررات لجنة بازل 3 الأخيرة، والتي ركزت على ضرورة إدارة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بنسب ملائمة، وضرورة قيام البنوك بقياس هذا الخطر وتحديد مستوياته بدقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

وللتعرف أكثر على هذا الموضوع، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

المبحث الثاني: مدخل إلى مخاطر السيولة

المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

يعد موضوع إدارة المخاطر المصرفية من الموضوعات المهمة جدا التي أخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفيين وتشغل اهتمامهم على المستوى المحلي والعالمي، ولاسيما في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي حصلت في كثير من دول العالم وأخيرا الأزمة المالية العالمية عام 2008. ومن خلال الدراسة والتحليل لهذه الأزمات المختلفة، تبين أن من أهم أسباب هذه الأزمات هو تزايد المخاطر المالية والمصرفية التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية من جانب، وضعف إدارتها من جانب آخر، لذا فإن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها أصبح يمثل حجر الزاوية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهميتها

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة، لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت وآخرها الأزمة المالية العالمية، حيث تتعرض البنوك التجارية إلى العديد من المخاطر خاصة بعد تطور النشاط المصرفي.

أولا–مفهوم إدارة المخاطر البنكية

قبل التطرق لمفهوم إدارة المخاطر البنكية، سيتم التطرق أولا لتعريف كل من مفهومي المخاطر والمخاطر البنكية. فالمخاطر هي مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها مستقبلا[1]. وتعرف أيضا بأنها فرصة تأكيد أذى أو ضرر أو خسارة[2]. وأما الخطر البنكي فهو الفرق بين القيمة المتوقعة والقيمة المحققة فعليا إما إيجابا أو سلبا. الفرق الايجابي في المجال البنكي يسمى فرصة، وبالتالي فإن الخطر البنكي يبقى النتيجة السلبية غير المتوقعة' ناتجة عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها البنك مما يعرضه لفقد جزء من أصوله، فالنتيجة السلبية تعبر عن خسارة، حيث في المجال البنكي يتم التمييز بين نوعين من الخسائر[3]:

أ–الخسائر المتوقعة: وهي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، مما يؤثر على أمان البنك فيتخذ الإجراءات اللازمة.

ب–الخسائر غير المتوقعة: وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة مثل التقلبات المفاجئة في أسعار الفائدة، التقلبات المفاجئة في اقتصاد السوق. ويعتمد البنك في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

إذن، فالخطر البنكي هو "عنصر ريب وشك وتردد يمكنه التأثير على العامل الاقتصادي أو سياق العملية الاقتصادية"، ويمكن الاستنتاج أن المخاطر لها عدة أنواع[4]، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

---

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية –مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1999، ص440.

[2] طارق عبد العال عماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص977.

[3] بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين –دراسة تحليلية، ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص61.

[4] صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص19.

شكل رقم (02): أنواع المخاطر البنكية

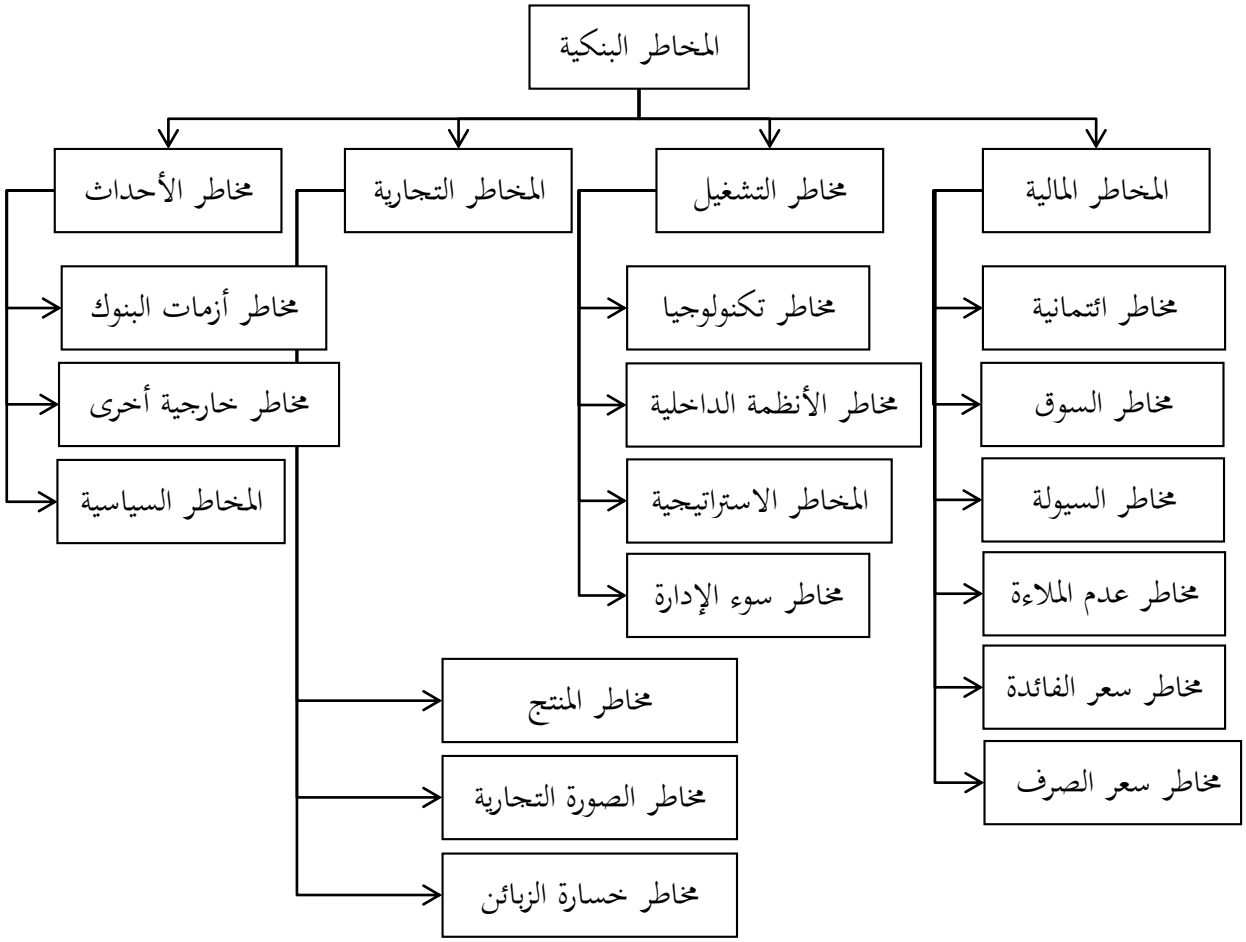

المصدر: صلاح الدين حسن السيسي، تحليل و إدرة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، مصر،2011 ، ص 19.

بالنسبة لتعريف إدارة المخاطر البنكية، فقد تعددت التعاريف حولها، وفيما يلي أهم التعاريف التي تناولتها. فهناك من يعرفها على أنها "كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارة المصارف من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف"[1]. وهناك من يعرفها على أنها "مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث"[2]. يمكن كذلك تعريف إدارة المخاطر بأنها "نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله

[1] صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص190.

[2] صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص41.

وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها"[1].

ثانيا–أهمية إدارة المخاطر البنكية

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها. وتتجلى هذه الأهمية في العناصر التالية[2]:

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- تقييم المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

المطلب الثاني: خطوات إدارة المخاطر البنكية ومبادئها

أولا–خطوات إدارة المخاطر البنكية

تتمثل خطوات إدارة المخاطر البنكية في أربعة مراحل أساسية هي[3]:

أ–تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر، لابد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.

ب–قياس الخطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاد الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

ج–ضبط **المخاطر**: هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر، وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء آثر هذه المخاطر.

د–**مراقبة المخاطر**: إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية.

---

[1] حربي محمد عريقان، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية –مدخل حديث، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص310.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مصدر سبق ذكره، ص25.

[3] بوعشة مبارك، تسيير مخاطر البنكية –مع إشارة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة لجزائر، العدد27، 2007، ص232.

ثانيا–مبادئ إدارة المخاطر

يمكن إجمال هذه المبادئ والتي يطلق عليها المبادئ السبعة فيما يلي[1]:

أ–مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تتضمن سياسة إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر.

ب–إطار إدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

ج–تكامل إدارة المخاطر: حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرًا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك.

د–محاسبة خطوط الأعمال: من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات...، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

هـ–تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

و–المراجعة المستقلة: تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة تتوفر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

ي–التخطيط للطوارئ: يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات.

هذه الأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية، ويجب أن تستخدم هذه الأسس للحكم على قوة وسلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر. ومن الجدير بالذكر، أنه يوجد بعض الاختلافات في تطبيقات معينة لإدارة المخاطر بين البنوك وخلال المراحل الزمنية المختلفة وذلك تبعا للعوامل التالية[2]:

- حجم أنشطة البنك؛
- طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك؛
- درجة تعقيد أعمال وأنشطة البنك؛
- المنهجيات أو الأساليب والأدوات المتاحة للبنك (تقييم وصفي مقابل تقييم كمي).

[1] نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص28.

[2] نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص29.

المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر البنكية وإجراءات الحد منها

أولا–العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة عوامل تؤثر في إدارة المخاطر المصرفية، ولعل من أهم هذه العوامل ما يلي[1]:

- التطورات الكبيرة والمتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعولمة الصيرفة مع ابتكار تقنيات متطورة حديثة؛
- ارتفاع حدة الرعي المصرفي وبالأخص في الدول المتقدمة؛
- التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية خاصة في ظل الإدخال المتزايد لمنتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة إلى السوق من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية؛
- عدم اهتمام إدارة المصارف بإدارة المخاطر مع ضعف الوعي والخبرة الكافية لها؛
- الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة إضافة إلى تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع مؤسسات غير مصرفية، مما سيؤدي إلى حدوث مخاطر التشغيل والذي أكدت عليه مقررات لجنة بازل المصرفية؛
- تصاعد إمكانية الغش والاحتيال والتدليس أو إلى إفشاء أسرار بعض الزبائن، ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاختراق غير الشرعي لشبكة المعلوماتية وحسابات الزبائن الأصليين. وعليه، لابد من الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرها؛
- عدم شفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية؛
- إن عملية تجميع واختراق والمشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول الزبائن قد تؤدي إلى نشوء مشاكل تتعلق بخصوصية الزبون.

ثانيا–إجراءات الحد من المخاطر البنكية

وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن. وبالتالي، فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله. وهذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس: الاختيارية، وضع حد للمخاطرة، التنوع. وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين[2]:

أ–التسيير العلاجي: والمتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة

---

[1] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية –مداخل وتطبيقات، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2014، ص44.

[2] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص5.

من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية. والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ب–التسيير الوقائي: ويتمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك، الخ. أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

- **توزيع خطر القرض بين البنوك:** إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا، فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر، ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده. ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما[1]:
  - ✓ **الأسلوب الرسمي:** إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة. ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات...الخ.
  - ✓ **الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة، وذلك عكس الأسلوب الرسمي. عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.
- **التعامل مع عدة متعاملين:** تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم، فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.
- **عدم التوسع في منح القروض:** يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.
- **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:** حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ، ص6.

المبحث الثاني: مدخل إلى مخاطر السيولة

أدت التطورات المالية والاقتصادية الأخيرة إلى ارتفاع مخاطر السيولة لكل المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك ومنها البنوك التجارية التي تحتاج لمراقبة سيولتها حتى تضمن ملاءتها وقياس دقيق لمخاطر السيولة.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع مخاطر السيولة

أدت التطورات المالية والاقتصادية الأخيرة إلى ارتفاع مخاطر السيولة لكل المؤسسات المالية بما في ذلك البنوك، ومنها البنوك التجارية التي تحتاج لمراقبة سيولتها حتى تضمن ملاءتها وقياس دقيق لمخاطر السيولة. وذلك بإدارة وقياس وتحليل السيولة. وتتمثل هذه المخاطر في خطر السحب، خطر السيولة الوقتي، خطر السيولة المشروطة، خطر سيولة التمويل وخطر سيولة السوق.

أولا–مفهوم خطر السيولة

يمكن تعريف خطر السيولة على أنه "عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزامات البنك في تواريخ استحقاقها والحصول على النقود من المقترضين أو بيع الأصول، أي عدم القدرة على تمويل محفظة الأصول بمعدلات ملائمة وتسييل أصولها بأسعار معقولة"[1]. كما تعرف مخاطر السيولة على أنها تلك "المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة"[2].

يعرف خطر السيولة كذلك بأنه "نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، هذا التباين ينتج إما عن فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي يجب تمويله. كما يظهر خطر السيولة من صعوبة الحصول على النقدية الحاضرة بتكلفة معقولة. ويتعاظم هذا الخطر في البنوك الإسلامية في ظل عدم تعاملها مع عدم إمكانية الاقتراض بفوائد"[3].

عموما، يمكن القول إن خطر السيولة هو الفرق بين الموارد والانفاقات النقدية للبنك، حيث إذا فاقت المصادر النقدية الاستخدامات النقدية فهذا يخلق فائض (أموال راكدة يجب استثمارها). وبالعكس، عندما تفوق الاستخدامات النقدية المصادر فإن هذا يخلق شكل سيولة (عجز) مما يجعل البنك غير قادر على تخفيض الديون أو جمع أموال لزيادة الأصول، حيث قد تواجه البنوك في عملياتها تهديد ندرة سيولة كافية لتسديد حسابات الودائع، منح القروض أو تلبية أي متطلبات نقدية أخرى، وهذا ما يعرف بخطر السيولة.

---

[1]Salman Syed Ali, Islamic Modes of Finance and Associated Liquidity Risks, Conference of Monetary Sector in Iran structure, Performance and Challenging Issues.Tehran-February, 2004, P: 02.

[2] آسيا قاسمي، حمزة فيلالي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-13 ديسمبر 2011، ص5.

[3]Anas, E. Mounira B. A, Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Frame work: the case of Islamic Banks. International Journal of Business and Management, 2008 ,P 80-81.

ثانيا–أنواع خطر السيولة

ويصنف خطر السيولة إلى 5 أنواع كما يلي: خطر سحب السيولة (السيولة المطلوبة)، خطر السيولة الوقتي، خطر السيولة المشروطة، خطر سيولة التمويل، خطر سيولة السوق، حيث تعرف هذه الأنواع كما يلي[1]:

أ–خطر سحب السيولة: مرتبط بالأصول والخصوم معا، والمتعلق بالسحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع في تواريخ مسبقة بدل تمديد آجالها، وهذا ما يجعل البنك غير قادر على مواجهة التزامات التسديد.

ب–خطر السيولة الوقتي: ينتج عن التمديد غير المتوقع لفترة التزام رأس المال في المعاملات الاقراضية، أي التأجيل غير المتوقع للسداد، حيث أن التسديدات يمكن أن تنحرف عن الشروط التعاقدية، أي الحاجة لتعويض عدم استلام التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة مثلا: الأصول العاملة تتحول إلى أصول غير عاملة.

ج–خطر السيولة المشروطة: وهو الخطر المرتبط بالأموال الإضافية للتمويل أو تحويل الخصوم المستحقة خلال ظروف الضغط المحتملة والمستقبلية للسوق.

د–خطر سيولة التمويل: ويعني عدم قدرة الأموال المتاحة على مواجهة الالتزامات عند استحقاقها، وهو مرتبط أكثر بالإدارة النقدية، أي عدم قدرة البنك مواجهة التدفقات النقدية المستقبلية والحالية المتوقعة وغير المتوقعة، والاحتياجات المضمونة دون التأثير على العمليات اليومية للبنك[2].

هـ–خطر سيولة السوق: يظهر عندما لا تستطيع المؤسسة تعويض أو التخلص من وضعية ما بسعر السوق بسبب عدم كفاية أو اختلال السوق[3].

عموما، يمكن تلخيص أنواع خطر السيولة بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): أنواع خطر السيولة

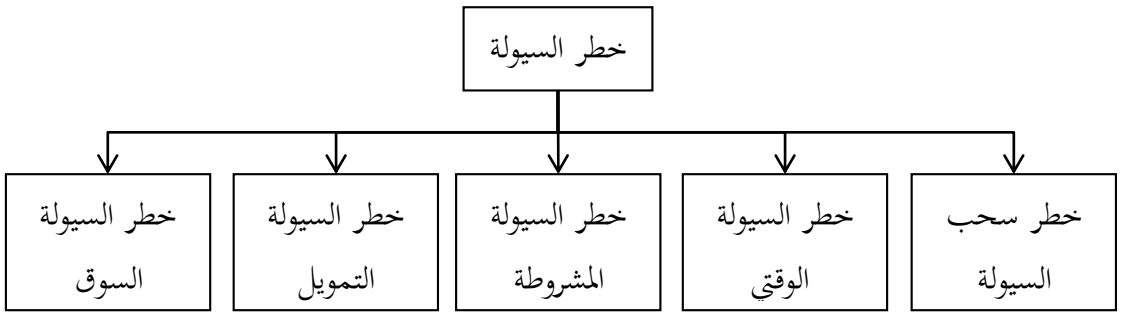

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1]Suresh Padmalatha, Justin Paul, Management of Banking and Financial Services, Second Edition, Pearson Dorling Kindersley, India, 2011, P 310.

[2] رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار وائل، الجزائر، 2018، ص144 – 145.

[3] مرجع نفسه، ص144 – 145.

بشكل عام، يمكن القول أن خطر السيولة في البنوك يصنف إما إلى نقص السيولة في السوق أو عدم القدرة على الوصول للتمويل، حيث في النوع الأول تكون الأصول غير السائلة تجعل من الصعب على البنك مواجهة الالتزامات المالية. أما في النوع الثاني، فيكون البنك غير قادر على الاقتراض لرفع الأموال بتكلفة معقولة عند الحاجة.

المطلب الثاني: مصادر وعوامل تحقق مخاطر السيولة

أولا–مصادر خطر السيولة

بالنظر إلى جانبي ميزانية البنك الأصول والخصوم، فإن خطر السيولة يظهر للأسباب التالية[1]:

أ–الجانب المتعلق بالخصوم: ويتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين. وبالتالي يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية، وهذا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه وخاصة أنه في مثل هذه الظروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه.

ب–الجانب المتعلق بالأصول: ويتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية. وبالتالي تظهر مخاطر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاما على البنك أن يمنح القرض فورا، الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات.

ويمكن في نفس السياق، ذكر مجموعة من الأسباب أخرى أهمها:

- التغيرات غير المتوقعة لتكلفة رأس المال أو توافر الأموال؛
- السلوك غير الطبيعي للأسواق المالية وقت الأزمات؛
- الافتراضات المستخدمة لتوقع التدفقات النقدية وسوء توزيع الأصول لأرصدة سائلة.

كما تجدر الإشارة إلى وجود مخاطر من مصادر ثانوية مثل:

- فشل الاستراتيجية؛
- فشل الشركات التي يتعامل معها البنك؛
- سياسات الاندماج والاستحواذ؛
- انهيار نظام الدفع والتسوية؛
- اختلال الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك هناك مصادر أخرى لخطر السيولة يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- عدم التطابق: يمكن لنظام المعلومات في الإدارة أن يعرف عدم تطابق التدفقات النقدية، فبينما لا يكون هناك عدم تأكد بظهور عدم التطابق، فإن عدم التأكد مرتبط بقدرة البنك على الموافقة بين استحقاقات الأصول والخصوم وغلق الفجوة يعتبر مصدر لخطر السيولة؛

[1] خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، العدد 3، 2016، ص81.

[2] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص714.

- طبيعة التسبيقات والالتزامات المطلوبة بشكل قروض نقدية وحسابات على المكشوف، تعتبر مصدر آخر للخطر. في هذه الحسابات، تكون التدفقات النقدية غير محددة بزمن مما يؤدي إلى عدم التأكد في دخول وخروج هذه التدفقات؛
- قدرة على التمويل غير كافية؛
- خطر الفائدة والقرض.

ويمكن تلخيص المصادر الداخلية والخارجية لخطر السيولة في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): مصادر مخاطر السيولة في البنوك التجارية

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
☜ عرض مرتفع لبنود خارج الميزانية ☜ الاعتماد بشكل كبير على ودائع الشركات قصيرة الأجل ☜ زيادة سريعة للأصول تفوق الخصوم ☜ التركيز على الودائع قصيرة الأجل ☜ تخصيص أقل لوسائل السيولة الحكومية ☜ عدم وجود حوافز لتشجيع الودائع طويلة الأجل	☜ أسواق مالية ذات حسابات عالية ☜ أزمات اقتصادية مفاجئة ☜ أداء اقتصادي منخفض ☜ انخفاض الثقة في القطاع البنكي ☜ العوامل غير الاقتصادية (الاضطرابات السياسية ...الخ) ☜ الحاجة المفاجئة للنقدية لتمويل المشاريع ☜ احتياجات الحكومة لأغراض والتزامات خارجية

Source: Rifki Ismail, Management the Demand and Supply of Liquidity in Islamic Banking (case of Indonesia) ,opcit, P40.

ثانيا–عوامل تحقق مخاطر السيولة

تتمثل في العوامل الداخلية والخارجية، ويمكن شرحها كما يلي:

أ –العوامل الداخلية: وهي تتعلق بـ[1]:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة، مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العريضة إلى التزامات فعلية.

ب–العوامل الخارجية: تتعلق بالسوق النقدي، حيث أن البنك يلجا إليه باستمرار لخصم أوراقه التجارية مقابل السيولة اللازمة والذي يتميز بتغيير مستمر بسبب تذبذب العرض والطلب للسيولة نفسها. فارتفاع السيولة مع الطلب ونقص عرضها تخلق أزمة سيولة في السوق، وهذا يؤثر مباشرة في البنوك وقدرتها على رفع رؤوس أموالها أو معدل سيولتها[2]، مما ينشأ العلاقة بين خطر السيولة وخطر السعر، حيث لا يمكن الفصل بينهما لأن التسيير الفعال

[1] سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر البنكية –منهج علمي وتطبيقي عملي، الطبعة الأولى، المنشاة الناشر للمعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص210 –211.

[2] زوبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2007، ص30.

لخطر السعر يسمح لكل بنك مهما كان حجمه أو وزنه في سوق رؤوس الأموال بالقضاء على مشاكله المتعلقة بالسيولة [1].

بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى تتمثل في الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر والأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال. ومن أجل الحماية من هذا الخطر، يجب التسيير السليم لموارد البنك والخزينة. وهذا ما يؤمن له توازنا ثابتا ما بين موارده واستخداماته بحسب درجات سيولتها وتاريخ استحقاقها.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس والتحذير من خطر السيولة البنكية

أولا–مؤشرات قياس مخاطر السيولة

لدينا عدة مؤشرات، لعل من أهمها[2]:

أ–مؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات: يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في البنوك، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

ب–مؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات/ إجمالي الموجودات: يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

ج–مؤشر التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات: يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها.

د–مؤشر الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة: يقيس هذا المؤشر مخاطر سعر الفائدة في البنوك، فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من عائد البنك كانت المخاطرة أعلى.

ثانيا–مؤشرات التحذير من خطر السيولة

يمكن أن يظهر مشكل السيولة في البنك بانخفاض اتجاه الأرباح ورأس المال، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تنبئ بإمكانية حدوث مشكل السيولة يجب على إدارة المخاطر دراستها وتحليلها. ومن أهم هذه المؤشرات، يمكن ذكر[3]:

- اتجاه سلبي وارتفاع الخطر في أي منتوج؛
- تركيز سواء في جانب الأصول والخصوم؛
- تلف نوعية محفظة القروض؛

---

[1] حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص49.

[2] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص107–108.

[3] Risk Management Guidelines for commercial Banks and DFIs, Bank State of Pakistan Report, P 27 Available at : www.sbp.org.pk.

- تراجع في أداء الأرباح
- ارتفاع سريع للأصول الممولة بودائع غير مستقرة؛
- حجم كبير لبنود خارج الميزانية؛
- انخفاض أداء البنك وتقييمه من أطراف خارجية؛

المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها

إن النشاط المصرفي يواجه مخاطر عديدة لا يمكن تجاهلها، ولكن يمكن الحد منها من خلال تشخيص أسبابها ومعالجتها. ومن هذه المخاطر مخاطر السيولة، التي تتمثل بعدم القدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وتعتبر عملية تقويم الأداء المصرفي ذات أهمية قصوى في قياس مخاطر السيولة المصرفية بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف، والتحري عن أسبابها ومعالجتها، ويتم ذلك من خلال إدارة مخاطر السيولة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية وأهدافها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعريف بإدارة المخاطر السيولة وأهميتها

أولا–مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية

هي معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياجات السيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية أو المحتملة لتفادي وقوع البنك في مخاطر السيولة، حيث على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم وبمواظبة تامة ويحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة الأحداث الضاغطة[1].

كما أن إدارة البنك عند إدارتها للسيولة تهدف إلى الاستجابة للقوانين والقواعد والقرارات الصادرة فيما يتعلق بالحدود الدنيا لنسبة الاحتياطي والسيولة حتى لا تقع على البنوك عقوبات البنك المركزي، بالإضافة إلى إشباع حاجات الإقراض خاصة الاحتياجات الموسمية ومواجهة الظروف الطارئة[2].

ثانيا–أهداف إدارة مخاطر السيولة البنكية

لمواجهة هذا الخطر، تقوم البنوك بإدارته بشكل جيد، حيث تهدف إدارة خطر السيولة إلى[3]:

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض معدلات الربحية
- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (الأسهم، صكوك ودائع استثمارية. الخ)، مما يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.
- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب نشاطات البنك، مع وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع نشاطات البنك.

---

[1] أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص111.

[2] مرسلي نزيهة، أحلام بوعبدلي، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائر للفترة 2006–2015، مجلة المعارف، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، 2019، ص346.

[3] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص148.

المطلب الثاني: سياسات وتقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية

تستعمل البنوك عدة سياسات وتقنيات من أجل إدارة مخاطر السيولة في البنوك، وهو ما سوف يتم التعرف عليه في هذا المطلب.

أولا–سياسات إدارة مخاطر السيولة البنكية

تستعمل البنوك سياسيات متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية سواء من جانب تغطية العجز أو في جانب استثمار الفائض النقدي. ومن أهم تلك السياسات، يمكن ذكر ما يلي[1]:

- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للبنك، إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة عل سيولة كافية؛
- إعلان السياسات والإجراءات الخاصة (الاستراتيجيات) بإدارة السيولة للبنك بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛
- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لواجهة التزاماته الضرورية؛
- تطبيق قرار مجلس النقد والتسليف[2]؛
- توافر نظم حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة، والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة والحديثة، وذلك حتى يتسنى قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة؛
- التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل، وذات المخاطر المتدنية كشراء السندات في حالة وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة؛
- إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض السيولة؛
- الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل التي قد تكون لليلة واحدة. فالبنك الذي لديه عجز، يقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك[3].

ثانيا–تقنيات إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة السيولة تبدأ باشتراط وضع تقنيات لإدارة السيولة من قبل مجلس إدارة البنك. فهناك متطلبات للعمل بها، منها[4]:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، لطبعة الأولى، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص240 –241.

[2] سمير خطيب، مرجع سبق ذكره، ص222.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص241.

[4] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص150.

- يجب على مجلس الإدارة أن يفهم مخاطر السيولة في البنك وظروف المحيط الداخلي والخارجي؛
- يجب على مجلس الإدارة تحديد والموافقة على استراتيجيات، سياسات وتقنيات إدارة مخاطر السيولة؛
- يجب على مجلس الإدارة نشر التعليمات، الاتصال وتوجيه المديرين لإدارة السيولة بشكل فعال؛
- يجب على مجلس الإدارة أن يدمج تكاليف السيولة، والمخاطر في التسعير الداخلي، قياس الأداء والمصادقة على المنتجات الجديدة.

إن تقنيات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حيث لا تخرج في مجملها عن المحاور الأساسية التالية[1]:

أ-تنويع الموارد: كما هو الحال بالنسبة للقروض، يجب على البنك أن يعمل على تنويع مصادر التمويل، فلا يجب التركيز على مودع أو مجموعة محدودة من العملاء كحصة هامة في مجموع ودائعه، وذلك تفاديا لضعف قوة تفاوض البنك وما يترتب عليه من شح في مصادر التمويل وتراجع مستوى توظيفاته المالية.

ب-الوضعية المالية السليمة: إن المؤشر الرئيسي لضمان تفادي أزمة السيولة، والمقياس الوحيد الذي ظل مقبولا على المدى البعيد، هو ضرورة تمتع البنك بوضعية مالية صلبة وإدارة سليمة، وبذلك مردودية معقولة واتصال مالي ملائم (الإفصاح المالي) كفيل بتوليد ودعم الثقة لدى المودعين والمستثمرين.

ج-إعداد سيناريوهات الطوارئ: إن التخطيط للحالات الطارئة وإعداد السيناريوهات المختلفة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف الفرضيات الممكنة، وعلى ضوء نتائج هذه السيناريوهات تتخذ الإدارة العامة القرارات المناسبة لمواجهة على الأقل النتائج المعقولة.

د-إعداد **خطة استعجالية:** أي البحث عن الحلول الملائمة لتفاد الآثار السلبية اللازمة علما أن الحلول يمكن استنباطها من سيناريوهات الأزمة التي تم إعدادها سابقا، فعلى سبيل المثال من الحلول الممكنة والأكثر استعمالا نجد باختصار الشراء المغلق للسندات- شراء السيولة- التوريق-التخطيط للتسيير stand-by (خطوط القرض وضعيات الأزمة)

هـ-وضع **حدود للتحويل:** إن تحويل الودائع الجارية إلى قروض طويلة الأجل هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، إلا أن عملية التحويل هاته يجب أن تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا، وذلك تفاديا للفجوات التي يمكن أن تحدث بين فترات التحصيل وأجال السحب. وعليه، يجب على الإدارة العليا للبنك وضع حدود مدروسة لهذه الفجوات.

و-المعامل القانوني للسيولة: أصبح معامل السيولة يشكل أحد أهم معايير التسيير، حيث وكما نصت عليه اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية يجب أن يكون في حدود 100 %. إن الغرض من احترام هذا المعامل من طرف مؤسسات القرض هو جعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين دون خسائر أو تكاليف عالية.

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص172 -173.

المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة خطر السيولة وضوابط الحد منها

أولا–استراتيجيات إدارة خطر السيولة

من أهم استراتيجيات إدارة خطر السيولة، يمكن ذكر:

أ–إدارة الخصوم والأصول: تعتبر إدارة الأصول والخصوم من التقنيات المعتمدة لإدارة خطر معدل الفائدة وخطر السيولة معا، أي أنها تركز على العمليات التجارية في البنك. وتتضمن إدارة الأصول والخصوم الأدوات والتقنيات والطرق التي تهتم بخلق القيمة ومراقبة المخاطر، حيث يقوم البنك بتطبيق تقنيات إدارة الأصول والخصوم لرفع العوائد من خلال التغطية ضد المخاطر. ومن جهة أخرى، تخفيض الخسائر الناتجة عن المعاملات[1]. وتستخدم سياسات إدارة الأصول والخصوم متغيرين هما دخل الفائدة والقيمة الحاضرة الصافية للأصول ناقص الخصوم، حيث جدول الفائدة المستقبلي يتغير خطيا بتغير القيمة الحاضرة الصافية. الفرق الأساسي هو أن القيمة الحاضرة الصافية تتعلق بالسير الكامل للتدفقات النقدية في المستقبل المتأتية من المحفظة، في حين دخل الفائدة مرتبط بفترة أو فترات عديدة[2]. وبالموازاة مع إدارة الأصول والخصوم، تنشأ البنوك أجهزة خاصة لتنظيم سياسات إدارة السيولة في المستويات الدنيا تسمى " بلجنة الأصول والخصوم" تعمل على تطبيق سياسات إدارة الأصول والخصوم بالتعاون مع لجنة إدارة مخاطر الصناعة، لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر المالية، حيث تقوم بما يلي:

- إدارة ومراقبة وضعية السيولة اليومية في جانبي الأصول والخصوم؛
- تحديد استراتيجيات لتقليل عدم توازن السيولة؛
- المحافظة على علاقات جيدة مع أطراف خارجية لإدارة وتوقع ضغوطات السيولة.

ب–طريقة الفجوات: يتم تقييم وقياس خطر السيولة بدلالة العجز بالسيولة، وهو عبارة عن الانحرافات الموجودة بين الاستخدامات والموارد المصرفية في تاريخ معين. التقنية المعتمدة لتسيير السيولة تعتمد على الفجوة التي تمثل الفرق بين استحقاق الخصوم والأصول، حيث تحتوي ميزانية البنك على أصول في الحجم (المبالغ) وفي تواريخ الاستحقاق الفرق بين الأصول والخصوم في كل التواريخ المستقبلية يعرف بفجوة السيولة. هذه الفجوة يتم إدارتها بطريقة تضمن بأن العجز في التمويل المتوقع يمكن أن يقابل تحت ظروف عادية[3]. ويمكن تعريف فجوة السيولة بأنها الفرق الصافي بين الأصول والخصوم، وعندما يقوم البنك بتأدية أعماله كل يوم، فإن أصول وخصوم جديدة تضاف وبالتالي فإن وضعية الفجوة تتغير. وهناك نوعين من الفجوات[4] :

- **فجوة موجبة بين الأصول والخصوم:** تعني وجود عجز، حيث يعني هامش الفجوة الموجبة أن التغير الجبري في الأصول يفوق التغير في الخصوم. ومع اهتلاك الأصول والخصوم عبر الزمن، فإن هذه التغيرات تصبح سالبة، والفجوة الموجبة تعني تدفق صاف موجب عند استحقاق الأصل من خلال تمويل قرض قصير الأجل عبر وديعة

[1]Bijion Bidabad, Mahmoud Allahyarifard, Assets and Liabilities Management in Islamic Banking, 3rd International Conference on Islamic Banking and Finance, Karachi ,Pakistan, 24-25 March, 2008, P10.

[2] Joël Bessis, Risk Management in Banking. third edition, LTD, England, 2011, P131.

[3] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص150.

[4] Moorad Choudhry, Global. Repo Markets: Instruments and Applications, (John Wiley and Sons LTd, Asia, 2004), P211.

طويلة الأجل (أطول أحلام، وهذه الوضعية لا تخلق خطر سيولة على اعتبار أن استحقاق الأصل قبل استحقاق الخصم حيث يظهر خطر معدل الفائدة)؛

- **فجوة سالبة بين الأصول والخصوم:** تظهر من خلال تمويل قرض طويل الأجل بمورد قصير الأجل، أي أن استحقاق الخصم يكون قبل استحقاق الأصل. وهنا يبرز خطر عدم السيولة.

ومن بين الطرق لقياس خطر السيولة حسب الفجوة يوجد الفجوة الثابتة والديناميكية[1]:

- **الفجوة الثابتة:** هي التي تعتمد على الفرق بين الأصول والخصوم في فترة واحدة، حيث يتم هنا حساب مؤشر كل فترة زمنية مما للبنك من معرفة أهم استحقاقاته وموارده في فترة زمنية محددة لمحاولة إيجاد الموارد الإضافية لمواجهة تدني العجز يسمح الملاحظ في الفرق بين خصوم وأصول البنك، وتسمى "طريقة اللامنافذ المتتالية".
- **الفجوة الديناميكية:** وتظهر من خلال جمع الأصول والخصوم لفترات معينة، ثم حساب الفرق، حيث يتحدد أقصى احتياج أو فائض للبنك. وتسمى "الطريقة اللامنافذ المتراكمة."

ثانيا–ضوابط الحد من مخاطر السيولة

يجب أن يضع البنك حدود لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط ودرجة تعقد بنود المركز المالي والإطار الكلي لمخاطر السيولة، ويجب مراجعة هذه الحدود بصفة دورية وأن يتم تعديلها في حالة تغير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى البنك في ظل الظروف غير المواتية. وفي حالة تجاوز الحدود الموضوعة فإن ذلك يكون مؤشر على زيادة حجم المخاطر لدى البنك أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه. وعلى ذلك، يجب أن يشتمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر[2]:

- نظام جيد لإدارة المعلومات؛
- سيطرة مركزية على السيولة؛
- تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة؛
- تنوع مصادر التمويل؛
- وضع خطة للطوارئ؛
- اختبارات التحمل؛
- مؤشرات الإنذار المبكر؛
- الإفصاح؛

[1] Joël Bessis, Opcit, P159.

[2] نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص61.

المطلب الرابع: إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل III

اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية اهتماما كبيرا بإدارة المخاطر السيولة، حيث أن هناك كثيرا من الوثائق الإرشادية التي أصدرتها اللجنة، والخاصة بإدارة جميع المخاطر السيولة.

أولا–تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى" لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية "من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا. ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية[1].

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وتساعدها فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك. استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. وبذلك، أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية[2].

ثانيا–الظروف العامة لنشأة اتفاقية بازل III

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى التفكير في إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف، والتي تعرف باسم قواعد) بازل II) وصولا لاقتراح قواعد جديدة هي (بازل III) والتي تهدف إلى تجنب وقوع الأزمة المالية التي حدثت عام 2008. وبناء على توجيهات الدول العشرين (G20) في سبتمبر2009 أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات جديدة مست القطاع البنكي بتاريخ 2010/12/9 سميت بمعايير بازل3 "دعائم الصد"، والتي تمثل حجر زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح البنكي، والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع سنة 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019[3]، مع وضع محطتين للمراجعة خلال سنتي 2013 و2015 وإن كانت لجنة بازل ترى بأن هناك اتفاق مرحلي أطلقت عليه بازل 2.5 يعزز قياسات المخاطر المتعلقة بالتوريق قد تم اعتماده في جويلية 2009 على ألا يتجاوز أجل تطبيقه نهاية سنة 2011 بينما في ديسمبر 2010 أنجزت اللجنة بازل III الأصلية وقررت بداية تطبيقها في أول جانفي 2013 [4].

---

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص94.

[2] زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص27.

[3] معمري نرجس، سمير آيت عكاش، لجنة بازل 3 –تغطية المخاطر التشغيلية، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، البويرة، الجزائر، العدد 25، 2018، ص289.

[4] فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، جلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 02، 2018، ص183.

ثالثا–المقررات الجديدة لاتفاقية بازل III وعلاقتها بإدارة مخاطر السيولة البنكية

بالرغم من تسميتها باتفاقية بازل III إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل II، ولكنها أضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، وعدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال[1]. تتضمن الإجراءات الإصلاحية الجديدة ذات العلاقة بمخاطر السيولة البنكية في إطار اتفاقية بازل III العناصر الآتية[2]:

أ–تحسين جودة قاعدة رأس المال ومتانته: من خلال تغطية العناصر المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وتحديد عناصر رأس المال وتعريفها ومعايير تصنيف رأس المال الأساسي والعناصر الإضافية للشريحتين الأولى والثانية.

ب–إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة: حيث تعتبر نسبة الرافعة المالية الجديدة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، وذلك عن طريق وضع نسبة رافعة مالية بسيطة لا ترتكز على أوزان المخاطر.

ج–قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مرا قبتها: وذلك بإدماج نسبتين للإشراف على مخاطر السيولة.

د–إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي: ويشمل رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها وتبلغ نسبة الاحتياطي 4.5 %على الأقل من أصول البنك التي تكتنفها المخاطر. علما أن النسبة السابقة في بازل II كانت 2 % .

هـ–تكوين احتياطي جديد يتكون من أسهم عادية: ويعادل 2.5 % من الأصول، أي ينبغي على البنوك الاحتفاظ باحتياطي من رأس المال الممتاز يعادل (4.5+ 2.5 %) لتصبح النسبة 7 % وذلك لمواجهة الصدمات المستقبلية. وفي حالة الانخفاض عن تلك النسبة، فإن السلطات الرقابية تفرض قيودا على توزيع الأرباح للمساهمين ومن مكافآت الموظفين[3].

و–رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6 %: مع عدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

ي–رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5 % بدلا من 8 %: وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

ز–زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة: وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

---

[1] فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2013، ص01.

[2] فيصل شياد، آثار بازل III على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، العدد 04، 2013، ص10.

[3] فاروق فخاري، نورة زبيري، مرجع سبق ذكره، ص184.

رابعا–إضافات بازل IIIفيما يخص مخاطر السيولة

أ–مبادئ إدارة مخاطر السيولة عن طرق لجنة بازل III

- **المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:** يعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي[1].
- **دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة:** على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم استراتيجياتها التجارية والنظام المالي ككل، كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع. وعلى الإدارة أن تختبر استراتيجيات، وآليات إدارة المخاطرة، لضمان التسيير في الوقت الملائم لمخاطر السيولة. كما على كل بنك الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والايجابيات الناتجة عن المخاطرة، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافز التي تدعو إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك[2].
- **منشورات حول السيولة:** يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يأخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها[3].
- **قياس وإدارة مخاطر السيولة:** يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة. هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة. كما ينبغي على أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك فيما يتعلق بالعملات الأجنبية العملات، مع المراعاة الواجبة للطبيعة القانونية والتنظيمية والتشغيلية للعوائق التي يمكن أن تعرقل نقل السيولة[4].

دور المشرفين: على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بأخذ بالاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية الأخذ بعين الاعتبار التقارير الداخلية، الإفصاح الاحترازي ومعلومات السوق. ونبغي على المشرفين أن يطلبوا من البنك اتخاذ جميع الإجراءات في الوقت المناسب للتعامل بسرعة وفعالية مع نقاط الضعف التي تم تحديدها في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو في وضعيات السيولة[5].

---

[1] Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire, www.bis.org/publ/bcbs144_fr., septembre 2008, p3.

[2] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص112.

[3] فاروق فخاري، نورة زبيري، مرجع سبق ذكره، ص185.

[4] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص112.

[5] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, p5.

ثانيا–نسبة السيولة قصيرة وطويلة الأجل

دعت لجنة بازل البنوك إلى المزيد من الاهتمام بتسيير مخاطر السيولة، وذلك لتتحلى بالمزيد من القدرة على مواجهة الضغوطات وحالات نقص السيولة، فقد أدرجت مؤشرين كميين هما نسبة السيولة قصيرة الأجل والنسبة الهيكلية للسيولة طويلة الأجل[1].

أ–نسبة السيولة قصيرة الأجل: تتيح استعمال هذه النسبة مرونة في الأجل القصير عن طريق ضمان أن البنك لديه ما يكفي من الأصول السائلة ذات جودة عالية للتغلب على الأزمة الخطيرة التي من شأنها أن تستمر لشهر كامل. وقد حددت لجنة بازل سنة 2015 لاستكمال تطبيق النسبة والتي يتم حسابها كالتالي:

$$\frac{\text{الأوراق المالية من الموجودات السائلة ذات جودة عالية}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية في غضون 30 يوما التالية}} \geq 100\%$$

ب–نسبة السيولة الهيكلية طويلة الأجل: تم تصميمها من أجل تعزيز القدرة على التكيف الهيكلي على المدى الطويل للبنوك من خلال تشجيعهم على تمويل أنشطتها عبر مصادر أكثر استقرارا من أموال، وقد حددتها اللجنة سنة 2018 لاستكمال تطبيقها:

$$\frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

فبفضل استعمال مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة، يمكن للبنوك أن تواجه صدمات السيولة الناتجة عن حالات الضغوط المالية. وتستطيع الاستمرار في أداء وظائفها كوسيط مالي والوفاء بالتزاماتها، مما يقلل من آثار الصدمات المالية على القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي ككل.

[1] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص114.

خاتمة الفصل

تعبر السيولة عن القوة المالية للبنك، حيث زاد الاهتمام بإدارة السيولة خاصة بعد الأزمة المالية 2008، التي اعتبرت أزمة سيولة بالدرجة الأولى في النظام البنكي. وهناك عدة أنواع لخطر السيولة (خطر السحب، خطر السيولة الوقتي، خطر السيولة المشروطة، خطر سيولة التمويل، وخطر سيولة السوق)، كما أن هناك مصادر مسببة لهذا الخطر.

وقصد مواجهة خطر السيولة، تطلب الأمر وضع استراتيجيات فعالة تهدف لتعريف، قياس ومراقبة السيولة، من خلال معايير تنظيمية داخلية في البنك، أو مفروضة من قبل السلطات الإشرافية والرقابية المحلية منها والدولية على البنوك. حيث تم التطرق إلى أهم الإجراءات المفروضة من قبل لجنة بازل للإشراف والرقابة البنكية التي تضمنتها التعديلات الأخيرة بازل III، والتي ركزت بصورة خاصة على خطر السيولة، من خلال وضع نسب ومعايير جديدة خاصة بالسيولة تمثلت في معدل تغطية السيولة ومعدل صافي التمويل المستقر. بالإضافة إلى ذلك تم التعرف على أهم التقنيات والأساليب التقليدية والحديثة لقياس وإدارة خطر السيولة.

الفصل الثالث

تمهيد

بعدما تعرضنا في الفصلين السابقين إلى الجانب النظري متناولين المخاطر البنكية بصفة عامة وخطر إدارة السيولة بصفة خاصة. ومن أجل توضيح مختلف العناصر التي درست، ارتأينا لدراسة حالة مخاطر السيولة وكيفية إدارتها فوقع اختيارنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة قالمة). وبغية الإلمام بهذا الفصل، تم تقسيمه إلى مبحثين جاءت كالآتي:

ففي المبحث الأول تطرقنا إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم خدماته، وكذا مختلف المجالات التي يتدخل فيها، وكذلك إلى وظائف البنك وأهم التحولات الهيكلية التي عرفها بنك BADR.

أما في المبحث الثاني فسنحاول دراسة مدى كفاءة السيولة في البنوك التجارية من خلال حساب نسب السيولة ونسب مخاطر السيولة وكيفية إدارة هذه المخاطر على مستوى البنك.

المبحث الأول: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

يلعب الجهاز البنكي دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كبير على القطاع الاقتصادي. وسوف نتطرق إلى دراسة حالة واحد من هذه البنوك، والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتعتبر وكالة قالمة الناشطة على مستوى الولاية إحدى أهم الوكالات، حيث تزاول نشاطها البنكي من خلال تقديمها لمختلف الخدمات البنكية.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة إلزامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم تأسيسه من خلال بنك الفلاحة في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 206/82 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث ارتبط تأسيسه بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الأرياف. وبالتالي فإنه بنك متخصص إذ أن مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف وذلك بغرض تطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني، وهو أيضا بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع من أي شخص مادي أو معنوي، ويقرض الأموال بآجال مختلفة تستهدف تكوين أو تحديد رأس مال الثابت، وهو يعطي امتياز للمهن الفلاحية الريفية بمنحها قروضا بشروط سهلة، وسعر فائدة أقل. هذا البنك يعمل بمبدأ اللامركزية بحيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض وهذا لخدمة إعادة الهيكلة وتسهيل لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية ورأس ماله عند التأسيس قدر بـ 1 مليار دينار جزائري. وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية، تحول البنك بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000دينار جزائري للسهم الواحد، لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلال نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، حيث وصل رأس ماله سنة 1999 إلى 33.000.000.000 دينار جزائري. ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة، وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بما يقارب 300 وكالة ومديرية فرعية، من بينها المديرية الفرعية لولاية قالمة التي هي ضمن محل دراستنا فهي تضم ولايتي قالمة بأربع وكالات وسوق أهراس بخمس وكالات، وهي على النحو التالي:

☜ وكالات ولاية قالمة: وهي:

- ✓ وكالة قالمة 821
- ✓ وكالة عين مخلوف 816
- ✓ وكالة واد الزناتي 819
- ✓ وكالة بوشقوف 820

وكالات ولاية سوق أهراس: وهي :

- ✓ وكالة سدراتة 818
- ✓ وكالة مداوروش 824
- ✓ وكالة تاورة 825
- ✓ وكالة سوق أهراس ب 817
- ✓ وكالة سوق أهراس822

المطلب الثاني: تعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة وهيكله التنظيمي

أولا– التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة

تأسست وكالة قالمة في مارس 1982، تقع بمدينة قالمة شارع يوغرطة فوق الشارع الرئيسي سويداني بوجمعة، وهي تابعة للمجموعة الاستغلالية لولاية قالمة، تحمل الرمز 821 يشتغل بالوكالة مجموعة من الموظفين من بينهم إطارات والمتمثلين في مدير الوكالة ونائب المدير والمراقب للعمليات.

يتألف مبنى الوكالة من طابقين، الأول يمثل الوكالة المحلية للاستغلال، بينما الثاني مخصص للمديرية الجهوية للاستغلال، وهي بمثابة الوسيط بين الوكالات التشغيلية المنتمية لها والمديرية العامة للبنك. وتقوم المديرية الجهوية لولاية قالمة بمتابعة ومراقبة الوكالات التشغيلية التسعة السالفة الذكر.

ومن بين أهداف الوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية قالمة على غرار باقي الوكالات الموزعة على كافة ربوع التراب الوطني، يمكن ذكر:

- ☜ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- ☜ تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- ☜ الحصول على أكبر حصة في السوق؛
- ☜ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف، قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل المورد البشري، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك ادخال تعديلات على مع التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك للتقرب أكثر من العملاء، وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم. وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بالنشاطات التالية:

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم الخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

ثانيا–الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بالاعتماد على الوثائق المقدمة من الوكالة، يمكن إظهار المستويات التنظيمية الموجودة فيها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة

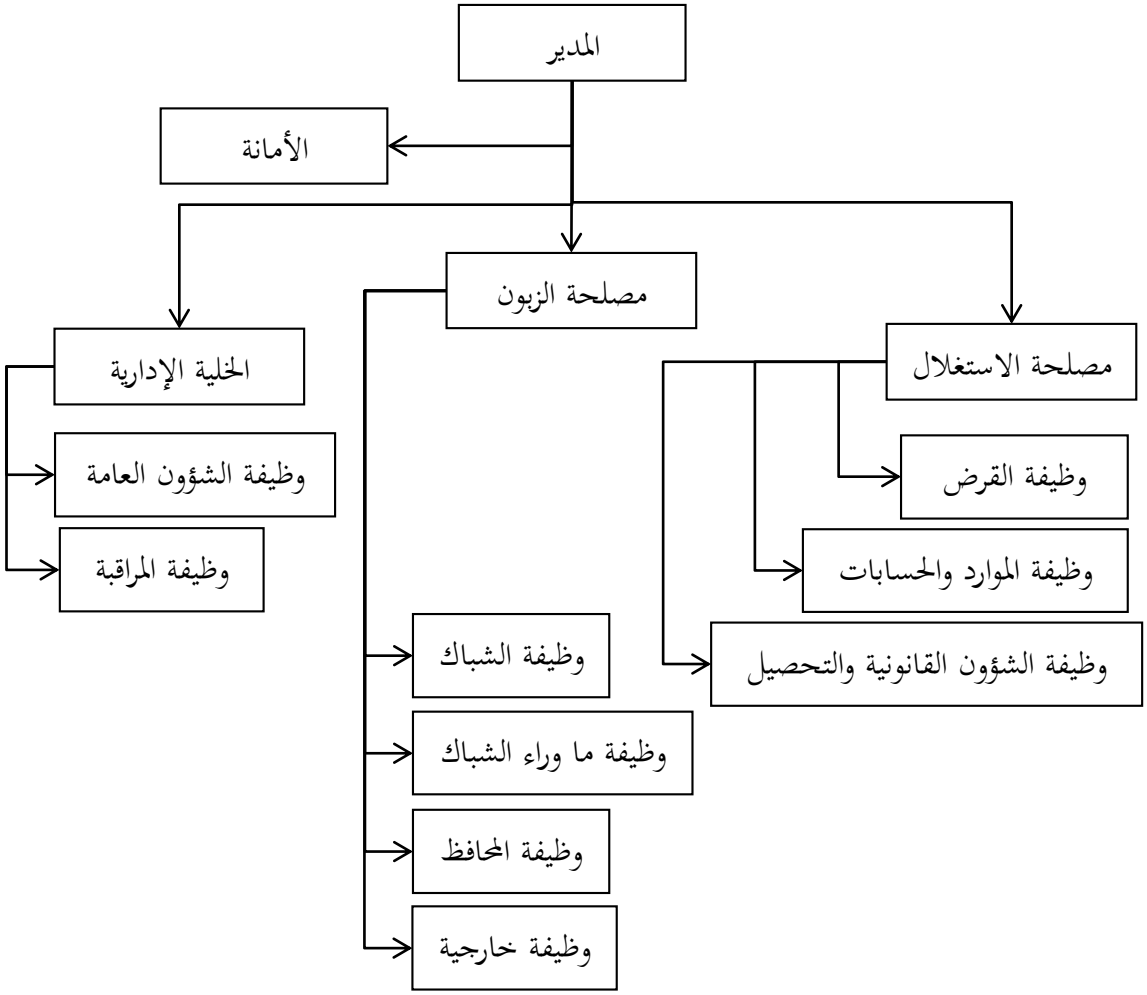

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق الداخلية للبنك

بالنظر إلى هذا الشكل، يمكن إعطاء صورة مبسطة لأهم الأدوار الكائنة بالبنك:

- **المديرية**: والمتمثلة في المدير الذي يعتبر المسير المالي العملي للوكالة، حيث يمتلك كامل السلطة تسيير الوكالة حسب الصلاحيات التي يخولها له القانون الداخلي، وهناك كذلك نائب المدير الذي تظهر مهامه. بصفة جلية عند غياب المدير، حيث ينوب عنه في ممارسة السلطة والمسؤولية.

- **الأمانة:** وتقوم أساسا بالعمليات الإدارية المختلفة كالطبع واستقبال الملفات والبرقيات والإشراف على المكالمات الهاتفية والفاكس والتعامل مع البريد الصادر والوارد كما تقوم بالربط بين مختلف المصالح وكذلك تنظيم المواعيد إذ تعتبر همزة وصل للأعمال الإدارية.
- **مصلحة الاستغلال:** تدور مهامها حول استقبال العملاء وتلبية رغباتهم في فتح حسابات بمختلف الأنواع، وكذا البحث عن زبائن جدد، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لها مهمة توزيع القروض وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الإطار. كما لها مهمة تحصيل القروض عند أجلها وفض النزاعات والمتابعة القضائية للزبائن غير الأوفياء تجاه التزاماتهم.
- **مصلحة الزبون:** تتلخص مهام هذه المصلحة في معالجة وتلبية طلبات العملاء فيما يخص العمليات ذات العلاقة بالصندوق من سحب وإيداع كما تتكفل بعمليات التسديد وتسليم الشيكات والأوراق المالية وعمليات التحويل والتعامل بالعملة الصعبة وتسيير الحسابات ومسك الدفاتر وتتضمن هذه المصلحة كذلك:
  - ✓ وظيفة الشباك: يقصد بها المصالح التي تكون في الواجهة والتي تتعامل مباشرة مع العميل؛
  - ✓ وظيفة ما وراء الشباك: وهي المصالح التي لا تتعامل بشكل مباشر مع العملاء. وبالتالي فهي تعمل بعيدا عن مجال رؤيتهم، حيث يترأسها مشرف عام مسؤول عن جميع العمليات التي تقوم بها المصالح التابعة لهذا الشباك
  - ✓ وظيفة الخارجية: تختص في المعاملات التجارية الخارجية؛
  - ✓ وظيفة الحافظة: لم يعد يعتمد عليها في البنك .الخلية الإدارية تتشكل من وظيفة المراقبة والمحاسبة ووظيفة الشؤون العامة. وتتلخص مهامها على العموم في:
    - كل الأعمال الخاصة بالتنظيف والصيانة والأمن والتأمين؛
    - المراقبة اليومية الحسابية، والتأكد من صحة العمليات؛
    - تسجيل الملفات التي تدخل تحت المصلحتين وإعطائهم رقم تسلسلي.

المطلب الثالث: خدمات وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا–خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أ–خدمات الادخار: وتشمل مختلف الخدمات التي يقدمها البنك لجذب مدخرات زبائنه، وتمكنهم من توظيفها لديه. وتتمثل هذه الخدمات أساسا في:

- **سند الصندوق:** وهو عبارة عن إيداع لأجل، ويصبح ماديا بواسطة سند يلتمس من خلاله الزبون للاكتتاب في مبلغ معين (محدد) لمدة من اختياره، وبمعدل فائدة متغيرة حسب مدة الإيداع، وعند بلوغ أجل الاستحقاق يدفع البنك فائدة لصاحبه زيادة على رأس المال، وهذا السند موجه للأشخاص المعنوية والمادية بصفة اسمية أو لعامله.

- **دفتر توفير الشباب:** هو دفتر يمكن صاحبه من الشباب دون 19 سنة عن طريق ممثله الشرعي من فتح حساب إيداع فيه، ويقدر المبلغ الأدنى لهذا الدفتر بـ 500 دج، ويتم إيداع الأموال فيه عن طريق مبالغ محولة أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية، ويتيح هذا الدفتر لصاحبه عند بلوغه الأهلية القانونية وذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قرض بنكي قد يصل إلى 2 مليون دينار.
- **دفتر خاص بالسكن:** وهو عبارة عن حساب في دفتر يمكن صاحبه من الحصول على فائدة تدفع سداسيا وبمعدل ثابت يقدر بـ 2.5 %. وتخضع هذه الفائدة للضريبة على الدخل، ويتيح هذا الحساب لصاحبه في حالة أراد الحصول على سكن إمكانية مساعدة البنك بتمويله لمشروعه السكني. وفي هذه الحالة تكون الفائدة التي يدفعها صاحب هذا الحساب أقل من الفائدة التي يمكن أن يدفعها شخص آخر يرد تمويل مشروع سكني وهو غير فاتح لهذا الحساب.
- **حساب إيداع لأجل:** ويتمثل هذا الحساب في حساب يفتحه صاحبه لإيداع أمواله، مقابل حصوله على فائدة محددة من طرف البنك حسب مدة الإيداع.
- **خدمات متعلقة بالإقراض:** يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار غيره من البنوك بدور الوساطة المالية، فبعد استقباله إيداعات المدخرين يقوم باستخدامها في شكل قروض لذوي الاحتياجات المالية. وهذه القروض تختلف من حيث المدة وغرض الحصول على القرض، وكذا الضمانات المطلوبة. ويمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنواع عدة من القروض نذكر منها:

- ✓ **قروض الاستغلال:** وهي قروض مدتها سنة واحدة، ولا تتجاوز سنتين تهدف إلى تمويل احتياجات التشغيل، ويفرق البنك بين نوعين من القطاعات عند إعطاء هذه القروض هما: أولهما القطاع الفلاحي (خارج المخطط الوطني للتنمية)، ويتضمن خمسة أنواع من الزبائن هم: المزارعون الخواص الفرديون الذين هم في بداية مباشرة النشاط، المزارعون الخواص الفرديون العاملون حاليا في القطاع، المزارعون المجمعون، المستثمرة الفلاحية الخاصة والمستثمرة الفلاحية الجماعية. وثانيهما باقي القطاعات ممثلة في كل من الصناعة، الخدمات، التجارة، وقطاع البناء والأشغال العمومية.
- ✓ **قروض الاستثمار:** وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل، تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات، وقد تصل إلى ثماني سنوات وأكثر. ويمنح هذا النوع من القرض عادة لتمويل مشتريات المعدات أو تجديد الآلات، أو بهدف تكوين رأس المال الثابت في حالة القروض طويلة الأجل. وتمنح عادة لقاء رهن عقاري. ويفرق بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند إعطاء هذا النوع من القروض أيضا قطاعين هما القطاع ألفلاحي وقطاع الصيد البحري، ويشمل نوعين من القروض هي القرض المرتبط بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقرض الاستثمار خارج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- **نظام التسديد:** إن إجراء التحصيل المالي عن طريق المعالجة الحسابية عن بعد يتطلب تجديد هذه العملية من طابعها المادي، وبالتالي توفر هذه التقنية الجديدة المستحدثة على مستوى وكالات بدر لزبائنها معالجة العمليات

البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تتم فقط بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالاته.

- **خدمة بدر Consult**: وهي خدمة يوفرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لزبائنه بحيث تمكنهم من فحص حساباتهم عن بعد، وذلك عن طريق تعبئة الزبون لوثيقة تعاقدية مع البنك ويترك اسم المستعمل وكلمة سرية تمكنه من مراجعة حسابه عن طريق شبكة الإنترنيت، ويتيح بنك الفلاحة هذه الخدمة لزبائنه لمدة 24/24 ساعة كل أيام الأسبوع.
  - ✓ عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات؛
  - ✓ عمليات الأوراق المالية من شرائها وإدارتها لصالح العميل؛
  - ✓ عمليات الحوالات المصرفية؛
  - ✓ عمليات التجارة الخارجية.

  وتتمثل طبيعة هذه العمليات في:
  - ✓ الاعتمادات المستندية؛
  - ✓ توظيف الحسابات وتحويلها؛
  - ✓ عمليات إيجار الصناديق الحديدية بأحجامها المتوسطة وكبيرة الحجم؛
  - ✓ عمليات الكفالات المصرفية؛
  - ✓ عمليات تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.
- **بطاقة السحب بدر**: أصبح مشروع النقود الآلية CBR عملية حقيقية في الميدان تجسدت بواقعية سنة 2004، هذه التي لا يعتبرها بنك بدر عملا إشهاريا، بل هي خدمة مثمرة للزبون وللبنك.
- **خدمة بنك التأمين**: وهي خدمة جديدة أدخلت إلى البنك عن طريق طلب أو تعاقد مع SAA التي تقدمت بطلب فتح شباك مختص بالتأمين BADRحيث أن غاية SAA هو توسيع عملياتها وخدماتها. وغاية BADR هي اكتساب مداخيل (تتمثل في العمولة التي تقدمها SAA للبنك) وكذلك اكتساب زبائن جدد ليس فقط للاقتراض بل لخدمة جديدة أخرى لتأميمهم وهو أحدث منتج لعام 2011.
- **خدمة نظام المعالجة الآلية للصكوك**: حيث تم تعميم هذا النظام للدفع الشامل سنة 2006 حيث أصبح معمولا به على مستوى كل " وكالات بدر" على المستوى الوطني، هذا النظام تم إنجازه من قبل تقني بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو حاليا مطبق على كل الصكوك على مستوى كل وكالات البنك، ومن المنتظر تطبيقه في المرحلة اللاحقة على عمليات الدفع تدريجيا.
- **دفع مسبق مضمون بهدف الاستغلال**: وهم عبارة عن قرض قصير المدى يتجدد كل عام موجه نحو المؤسسات مقابل ضمانات على شكل أملاك عقارية، سندات مالية نقدية متداولة في بورصة الجزائر أقصى حد لهدا القرض 5 سنوات. وتجدر الإشارة إلى أنه تم استحداث هدا القرض من أجل تلبية حاجات الزبائن في ميدان الاستغلال.

ثانيا–موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من:

- رأسماله المحدد في القانون الأساسي واحتياطاته القانونية والخاصة؛
- الودائع تحت الطلب ولأجل التي يقبلها من المودعين؛
- الأموال المتوفرة التي تأمنه عليها الهيئات الاقتصادية؛
- المصاريف المحصل عليها لقاء خدمات مقدمة للزبائن كمقابل الخصم مثلا وفتح الحسابات حيث كل ثلاثة أشهر تنزع نسبة من الحساب؛
- نسب الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة للزبائن؛
- القروض التي يمكنه أن يتعاقد برهنها في حافظة خاصة بالأوراق التجارية والمالية؛
- الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم، والتي يمكنه الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما من البنك المركزي؛
- التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية؛
- الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تجدر الإشارة أولا إلى أن اختيار فترة الدراسة التطبيقية كان مفروضا علينا، وذلك نتيجة لعدم توفر قوائم مالية جديدة للسنوات 2022/2021/2020 لذلك اقتصرت دراستنا على ما توفرت لدينا من معطيات والمتمثلة في ميزانية 2019/2018.

المطلب الأول: حساب نسب السيولة

فيما يلي عرض لميزانية البنك لسنة 2018

الجدول رقم 04: الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفة لسنة 2018

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	247114702439.79	البنك المركزي	00.00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات.	00	ديون المؤسسات المالية	75954641636.34
موجودات مالية (صول) متاحة للبيع.	75357868156.55	ديون للزبائن	1196873136972.58
قروض وديون (سلف) على المؤسسات المالية	123046776018.10	ديون مقدمة بشكل سندات	10851312674.81
قروض وديون على الزبائن	935338814931.82	الضرائب الحالية المطلوبات	8200547785.74
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق.	39976721625.06	الضرائب المؤجلة المطلوبات	236808085.46
ضرائب جارية (حالية) الأصول.	11220450721.51	مطلوبات أخرى (خصوم أخرى)	5472113011.89
ضرائب مؤجلة – الأصول.	2144932425.59	حسابات التسوية	20236203734.20
أصول أخرى	4390020827.60	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء.	8632476818.26
حسابات التسوية	9475230422.99	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	00.00
المساهمات في الشركات	13508287406.81	مخصصات للمخاطر	37475912136.47

الفرعية المقاولات والكيانات التابعة		البنكية العامة	
سندات التوظيف	00	ديون واجبة الدفع	8426200000.00
استثمارات عينية (أصول ثابتة.	15528620311.01	رأس المال	54000000000.00
استثمارات معنوية– أصول غير ثابتة	15278670.57	منح مرتبطة ب رأس المال	00
شهرة المحل	00	احتياطات	31635534801.48
/	/	فرق التقييم	626126177.56
/	/	فرق إعادة التقييم	8336333753.04
/	/	الأرباح المحتجزة	3425947150.83
/	/	نتيجة السنة	13647831284.80
مجموع الأصول	**1477179231721.80**	**مجموع الخصوم**	**1477179231721.80**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Rapport d'activité de BADR en 2018

الجدول رقم 05: الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	227811806122.61	البنك المركزي	00.00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	00.00	ديون المؤسسات المالية	152367638120.88
موجودات مالية (صول) متاحة للبيع.	75357868156.55	ديون الزبائن	1224430102825.89
قروض وديون (سلف) على المؤسسات المالية	139139303584.12	ديون مقدمة بشكل سندات	10193140675.06
قروض وديون على الزبائن	1044395028003.27	الضرائب الحالية المطلوبات	7398932784.99
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39 902 769 136,96	الضرائب المؤجلة المطلوبات	329 999 838,54

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
ضرائب جارية (حالية) الأصول.	6 622 069 117,15	مطلوبات أخرى (خصوم أخرى)	7 191 094 717,03
ضرائب مؤجلة–الأصول.	2 283 677 956,25	حسابات التسوية	16 145 652 763,36
أصول أخرى	5 692 687 038,81	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	8 897 515 396,75
حسابات التسوية	4595206409.61	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	00.00
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات التابعة	13427475311.77	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	33106610826.50
سندات التوظيف	00.00	ديون واجبة الدفع	8486200000.00
استثمارات عينية (أصول) ثابتة.	16648018859.23	رأس المال	54000000000.00
استثمارات معنوية–أصول غير ثابتة	38188189.05	منح مرتبطة برأس المال	00.00
/	/	احتياطات	37857418935.45
/	/	فرق التقييم	891364243.98
/	/	فرق إعادة التقييم	8336333753.04
/	/	الأرباح المحتجزة	1445631118.62
/	/	نتيجة السنة	4886458885.30
/ مجموع الأصول	1575914094885.39	**مجموع الخصوم**	1575914094885.39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Rapport d'activité de BADR en 2019

تعتمد المؤسسات البنكية على مجموعة من النسب لتقييم كفاءة السيولة النقدية، مما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من أصول نقدية أو شبه نقدية. ومن خلال المعطيات والحسابات الموجودة بميزانية البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لسنتي 2018 /2019 نستطيع حساب أبرز النسب المالية التالية:

أولا–حساب نسبة الرصيد النقدي لسنتي 2019/2018

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، والأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والذهب، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.

ولمعرفة مدى قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام سيولته الحاضرة، تم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقد في الصندوق} + \text{نقد لدى البنك المركزي} + \text{أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

الجدول رقم 06 :حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2019/2018

البيان	2018	2019
البسط	**247.114.702.439,79**	**227.811.806.122.61**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247.114.702.439,79	227.811.806.122.61
المقام	**1.278.299.891.620,7**	**1.383.988.835.663,7**
البنك المركزي	00.00	000.0
ديون المؤسسات المالية	75.954.641.636,34	88,120.638.367.152
ديون الزبائن	1.196.873.136.972.58	89,1.224.430.102.825
مطلوبات أخرى (خصوم أخرى)	5.472.113.011.89	7. 191. 094. 717,03
البسط / المقام	247 .114.702.439, 79 / 1.327.548.911.620,7	227.811.806.122.61 / 1.383.988.835.663,7
النتيجة	**% 18.61**	**% 16.46**

المصدر: من إعداد الطالبتين

تشير هذه النسبة المتحصل عليها في فترة دراستنا للسنتين (2019/2018) أن نسبة الرصيد النقدي في تراجع، فهي أقل سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث قدرت النسبة سنة 2018 بـ 18.61% لتنخفض هذه النسبة سنة 2019 إلى 16.46 % . وهذه النسب تبين أنه كلما انخفضت نسبة الرصيد النقدي كلما نقصت مقدرة

البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على ذمته في مواعيدها المحددة، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة. بما أن نسبة الرصيد النقدي في تراجع فإن سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تراجع، ومنه نستنتج وجود خطر سيولة.

ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض في الموجودات السائلة المحتفظ بها في البنك مقارنة بالالتزامات السائلة، أي أن سيولته قليلة مقارنة بالالتزامات التي عليه تسديدها. هذا قد يؤثر على إمكانية البنك بتحقيق هدف الربحية، إذ أن ارتفاع معدل السيولة النقدية سيكون تأثيره عكسيا على الأرباح، في حين يؤثر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض الرصيد النقدي في الصندوق أو زيادة الالتزامات السائلة.

ففي السنة 2018، استطاع البنك أن يسدد فقط 18.61 % من التزاماته ولم يستطع تسديد 81.39 %أي أن موجوداته قليلة مقارنة بالتزاماته السائلة، وهذا مشكل كبير، لهذا فهو في خطر سيولة.

ثانيا–نسبة السيولة القانونية

تعبر هذه النسبة عن الموجودات السائلة المحتفظ بها لدى البنك في صندوق البنك المركزي، حيث تم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{نقدية و وذهب لدى البنك + أرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية + أذونات الخزينة}}{\text{إجمالي الودائع + المبالغ المقترضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + اعتمادات و حوالات + شيكات و خطابات دورية مستحقة الدفع}} \times 100$$

الجدول رقم 07: حساب نسبة السيولة القانونية لبنك BADRلسنتي 2019/2018

البيان	2018	2019
البسط	**316.143.610.453,24**	**297.828.257.616,02**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247.114.702.439,79	227.811.806.122.61
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39976721625.06	39902769136.96
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات التابعة	13508287406.81	13427475311.77
سندات التوظيف	00.00	00.00
أصول ثابتة	15528620311.01	16648018859.23

البيان	2018	2019
أصول غير ثابتة	15278670.57	38188189.05
المقام	**1.283.679.091.283,6**	**1.386.990.881.621,7**
البنك المركزي	00.00	000.0
ديون المؤسسات المالية	75.954.641.636,34	88,120.638.367.152
ديون الزبائن	1.196.873.136.972.58	89,1.224.430.102.825
ديون مقدمة بشكل سندات	10851312674.81	10.193.140.675,06
البسط / المقام	316.143.610.453,24 / 1.283.679.091.283,6	297.828.257.616,02 / 1.386.990.881.621,7
النتيجة	**%24.63**	**%21.47**

المصدر: من إعداد الطالبتين

تشير هذه النسبة المتحصل عليها في فترة دراستنا للسنتين (2019/2018) أن نسبة السيولة القانونية في تراجع، فهي أقل سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث قدرت النسبة سنة 2018 بـ 24.63 %لتنخفض هذه النسبة سنة 2019 إلى 21.47%. ويفسر هذا التراجع في نسبة السيولة القانونية إلى انخفاض في الموجودات السائلة وزيادة الالتزامات. وعليه الاحتياطات الأولية والثانوية للبنك غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليه في جميع ظروف وحالات البنك.

ثالثا–نسبة الاحتياطي القانوني

تعبر هذه النسبة عن الحلول البديلة أثناء حاجة البنك للسيولة لمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع والتمويلات الموسمية، لا يمكن حساب هذه العملية لعدم توفر جميع المعطيات الخاصة بالحساب في الميزانية لسنتي 2019/2018 لأن البنك المركزي فقط من يقوم بحساب هذه النسبة ويحددها (عدم توفر كل من أذون الخزانة، السندات الحكومية وقيمة الأوراق التجارية)

رابعا–نسبة التوظيف

وتمثل هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة وكالة البنك، وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض، حيث تم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

الجدول رقم 08: حساب نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2019/2018

البيان	2018	2019
البسط	**1.051.270.178.000**	**1.236.665.432.000**
القروض والسلف على الزبائن	935338814931.82	1044395025003.27
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39976721625.06	39902769136.96
المقام	**1.283.679.091.283,6**	**1.386.990.881.621,7**
ديون المؤسسات المالية	75.954.641.636,34	88,120.638.367.152
ديون الزبائن	1.196.873.136.972.58	89,1.224.430.102.825
ديون مقدمة بشكل سندات	10851312674.81	10193140675.06
البسط / المقام	1.051.270.178.000 / 1.283.679.091.283,6	1.236.665.432.000 / 1.386.990.881.621,7
النتيجة	**%81,90**	**%89,16**

المصدر: من إعداد الطالبتين

تشير هذه النسبة المتحصل عليها في فترة دراستنا للسنتين (2019/2018) أن نسبة التوظيف في ارتفاع، فهي أكبر سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث قدرت النسبة سنة 2018 بـ 81.90 % لترتفع هذه النسبة في السنة 2019 إلى 89.16 % وهذه النسبة عالية، حيث هذه الزيادة يمكن أن تدعم السيولة كما يمكن ألا تدعمها.

إن زيادة نسبة التوظيف تعني أن المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته، تظهر هذه النسبة أن الهدف الأول للبنك هو الربحية، حيث هذا الربح يكون عن طريق توظيف الأموال وأشهر توظيف للأموال في البنوك هو القروض ثم تأتي الأسهم والسندات، حيث تفسر هذه الزيادة بأن البنك يقوم بتوظيف أمواله من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من إجمالي ودائع العملاء التي بحوزته، وهذا ما يعزز إمكانية البنك على تحقيق هدف الربحية، فارتفاعها يؤثر إيجابا على الأرباح، إلا أنه يؤدي إلى حدوث انخفاض في نسبة السيولة المصرفية وهو ما يجعله عرضة لمخاطر الإفلاس، وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين معدل السيولة والأرباح، إلا أن هذا الزيادة قد تؤدي إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاض السيولة. لذلك، ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير أو عرضة للمخاطر.

يتضح من خلال حساب نسب السيولة للسنتين أن كفاية إدارة السيولة في تراجع، حيث أن نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية هي أقل سنة 2019 من سنة 2018. أما نسبة التوظيف فقد زادت، وهذه الزيادة تعني أن المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته.

الشكل رقم 05: تغير نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتين 2019/2018

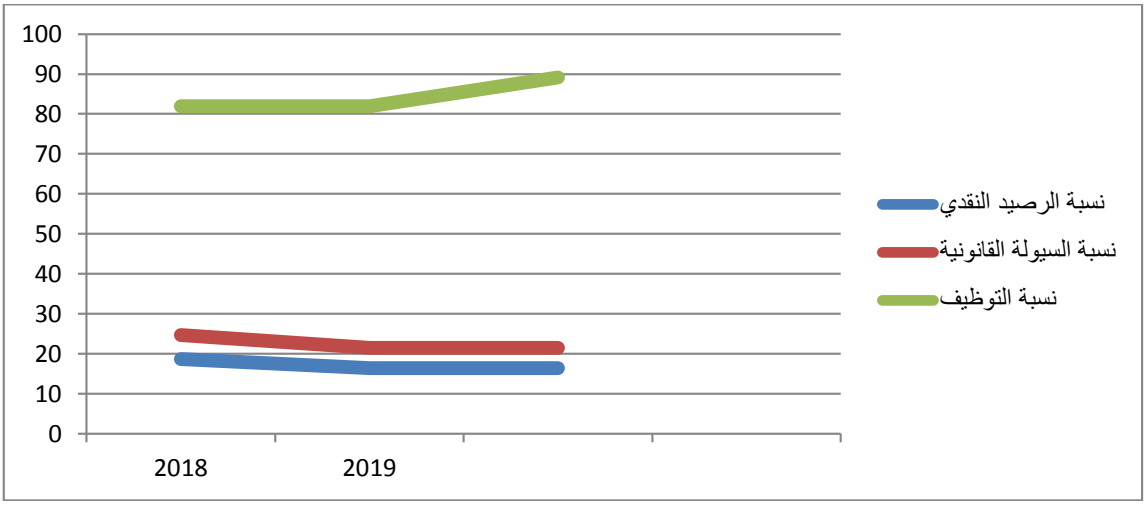

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة

من خلال تقييم كفاءة إدارة السيولة بمنحنى بياني نجد من خلاله أن نسبة الرصيد النقدي سنة 2018 كانت 18.61 % وانخفضت إلى 16.46% سنة 2019 ونسبة السيولة القانونية سنة 2018 كانت 24.63 % وانخفضت إلى 21.47 % سنة 2019 ونسبة التوظيف سنة 2018 كانت 81.90 % وقد ارتفعت إلى 89.16 % وهو ما يدل على وجود خطر السيولة في هذا البنك.

المطلب الثاني: قياس مخاطر السيولة

هناك عدة طرق يتم بواسطتها قياس خطر السيولة وتتمثل في:

- طريقة سلم الاستحقاق
- طريقة السيولة اليومية
- طريقة مؤشرات قياس خطر السيولة

إلا أنها لا تتوفر لدينا جميع المعطيات الخاصة بطريقة الأول والثانية لذلك تطرقنا إلى الطريقة الثالثة التي تتوفر لدينا المعطيات والحسابات حولهما.

طريقة مؤشرات السيولة: هناك مجموعة من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مخاطرة السيولة، وهي:

$$\text{خطر السيولة} = \frac{\text{النقد و الأرصد المملوكة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف.

الجدول رقم 09: مؤشر قياس خطر السيولة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف

البيان	2018	2019
النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي المجودات	247.114.702.439,79 / 1477179231721.80	227.811.806.122.61 / 1575914094885.39
النتيجة	**%16.89**	**14.46%**

المصدر: من إعداد الطالبتين

تبين معطيات الجدول الذي يتضمن مؤشر خطر السيولة لبنك BADRلسنتي 2019/2018 حيث قدرت نسبة سنة 2018 بـ 16.89% بينما انخفضت سنة 2019 وقدرت بـ 14.46%، إذ يشير انخفاض هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس نقصان في الأرصدة النقدية سواء في الصندوق أو لدى البنك والتي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

$$\text{خطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الجدول رقم 10: مؤشر قياس خطر السيولة بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل

البيان	2018	2019
الموجودات النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي المجودات	316.143.610.453,24 / 1477179231721.80	297.828.257.616,02 / 1575914094885.39
النتيجة	**%21.40**	**18.90%**

المصدر: من إعداد الطالبتين

تبين معطيات الجدول الذي يتضمن مؤشر خطر السيولة لبنك BADRلسنتي 2019/2018 حيث قدرت نسبة سنة 2018 بـ 21.40 % بينما انخفضت سنة 2019 وقدرت بـ 18.90%، يشير انخفاض هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة وذلك يعكس نقصان في النقد والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

$$\text{خطر السيولة} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الجدول رقم 11: مؤشر قياس خطر السيولة بالنسبة التسهيلات الائتمانية

البيان	2018	2019
التسهيلات الائتمانية / إجمالي المجودات	1.051.270.178.000 / 1477179231721.80	1.236.665.432.000 / 1575914094885.39
النتيجة	%71.17	78.47%

المصدر: من إعداد الطالبتين

تبين معطيات الجدول الذي يتضمن مؤشر خطر السيولة لبنك BADR لسنتي 2019/2018 حيث قدرت نسبة سنة 2018 بـ 71.17% بينما ارتفعت سنة 2019 وقدرت بـ 78.47%. يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

الشكل رقم 06: تغير مؤشرات قياس مخاطر السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتين 2019/2018

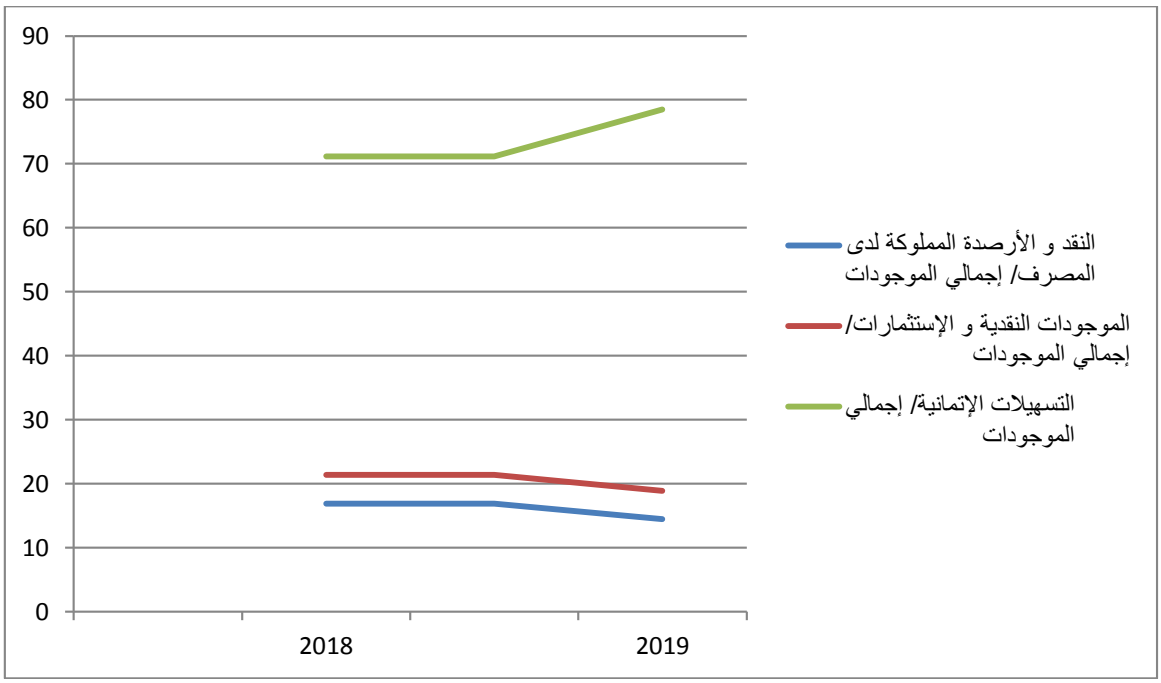

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة

قياس مخاطر السيولة بمنحنى بياني نجد من خلاله نسبة خطر بالنسبة للنقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف وكذلك بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات قد انخفضتا بينما نسبة التسهيلات الائتمانية قد ارتفعت وهو ما يدل على وجود خطر السيولة في هذا البنك.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة

في وكالة بدر قالمة لا تتم إدارة مخاطر السيولة، وإنما يتم فقط تسيير الأموال الموجودة في الخزينة الفرعية التابعة للوكالة. أما إدارة السيولة ومخاطرها تتم على المستوى المركزي، ولا تتم على مستوى الوكالات.

ومن خلال الدراسة الميدانية والنسب المحسوبة نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعاني من مشاكل في السيولة، حيث يقوم بتوظيف أمواله بنسبة عالية جدا كما أنه يقوم بمنح قروض كثيرا على حساب سيولته وانخفاض نسبة الرصيد النقدي يدل على وجود خطر السيولة.

تجدر الإشارة إلى أن النسب التي تم حسابها تم فيها استخدام معطيات السنوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وليس وكالة قالمة، لأنه لا يتم إنجاز الميزانية على مستوى كل وكالة، بل يتم بشكل محمل لكل الوكالات والفروع.

خلاصة الفصل

من خلال قيامنا بدراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعد تقديمنا للوكالة بمختلف مجالات تدخله، حاولنا التطرق لواقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك، حيث اتضح أن البنك باعتباره من البنوك التجارية في الجزائر يقوم بتطبيق نسب السيولة، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف المعمول بها لدى السلطات النقدية الجزائرية، فتبين لنا من خلال تحليل مؤشرات هذه الوكالة أن كفاية إدارة السيولة في تراجع حيث انخفضت كل من نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية إلا أن نسبة التوظيف قد زادت لأن البنك يقوم بتوظيف أمواله لتحقيق الربح، أي أن البنك يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته، وهذا ما يبين أنه كغيره من البنوك التجارية هدفه الرئيسي الحصول على أرباح من خلال توظيفه لأمواله وعدم تركها مجمدة.

كما تبين أن معظم الطرق المستعملة لحساب خطر السيولة تعتبر نتائجها مجرد نتائج متحصل عليها فقط، إذ لا تستعمل لتحسين وضعية الوكالة ويبقى العائق الوحيد أمام هذه الوضعية هو نقص المعلومات أي عدم التمكن من الحصول على المعطيات اللازمة من كل الأقسام في وقتها المناسب وعدم وجود إدارات مختصة بإدارة مخاطر السيولة في الجزائر، وعليه يمكن القول أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائيا.

الخاتمة العامة

الخاتمة

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد باعتبارها من أهم وأنشط المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي، ونظرا للطبيعة الخاصة لنشاط البنوك التجارية، فإنها تتميز بدرجة عالية من المخاطر، خاصة منها مخاطر السيولة التي تعتبر المشكل الدائم الذي يواجه البنوك هذا ما استدعى وضع وتحديد معايير وطرق واستراتيجيات تسمح بتخفيض تعرض البنوك التجارية لهذه المخاطر. لأن إدارة المخاطر هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كليا، فإلغاء المخاطرة كليا يعد بمثابة أمر شبه مستحيل في عالم يتميز بالديناميكية.

إن أسلوب إدارة المخاطر هو علم وفن في نفس الوقت، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وهو فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية على البنوك، مع الالتزام بالحذر اتجاه مخاطر السيولة مما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل البنكي والاختصاص.

وبالتالي فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وعليه لابد للبنوك أن تتبنى نظام لإدارة مخاطر السيولة فعال وتوفير إطارات خاصة بإدارة المخاطر ذات تكوين عالي وكفاءات واستعمال كل الإجراءات والسياسات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة.

اختبار صحة الفرضيات

بعد تطرقنا لموضوع الدراسة أصبح في الإمكان اختبار صحة الفرضيات سابقة الذكر حيث:

- توصلنا من خلال الفصل الثاني إلى أن مخاطر السيولة هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة وهذا ما جعلنا نثبت صحة الفرضية الأولى.
- توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن البنوك التجارية تطبق مجموعة من مؤشرات السيولة البنكية المفروضة من طرف السلطة النقدية منها: نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف...إلخ، ما جعلنا نثبت صحة الفرضية الثانية.
- لا تساهم الطرق المتبعة في إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل فعال في التقليل من حجم مخاطر السيولة مما يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة.
- يتم إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية عن طريق حساب بعض المؤشرات والنسب التي تمكنه من معرفة الوضع المالي للبنك، وهنا الفرضية صحيحة لكن مضافا إليها اعتماده على الاحتياطات النقدية والشبه نقدية التي يحتفظ بها لمواجهة مخاطره غير المتوقعة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، استطعنا جمع حوصلة من النتائج والتي يمكن أن تساهم في إغناء الجانب المعرفي وأهما ما يلي:

- دخول البنوك في بيئة ومحيط جديد مليء بالمخاطر، لذا عليها تبني سياسات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق؛
- البنوك التجارية الجزائرية تواجه مشكلة في إدارة المخاطر، وذلك بسبب نقص الخبرة لدى موظفيها وضعف نظام المعلومات لدى النظام المصرفي؛
- التفكير في إدارة مخاطر السيولة بدأ يأخذ بعدا شموليا لتنوع مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف والتي تزايدت بفعل قوى وعوامل عديدة في البيئة المصرفية المحيطة؛
- تطبق إدارات البنوك التجارية نسب السيولة بأنواعها، والتي تعبر جميعها عن مستويات سيولة كثيرة؛
- يظهر خطر السيولة بأنه نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، أو من صعوبات الحصول على النقود بتكلفة معقولة؛
- هناك أشكال مختلفة لخطر السيولة هي:
  - ✓ خطر سحب السيولة والمتعلق بالسحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع في تواريخ مسبقة بدل تمديد آجالها.
  - ✓ خطر السيولة الوقتي: أي التأجيل غير المتوقع للسداد.
  - ✓ خطر السيولة المشروطة: وهو الخطر المرتبط بالأموال الإضافية للتمويل أو تحويل الخصوم المستحقة خلال ظروف الضغط المحتملة والمستقبلية للسوق.
  - ✓ خطر سيولة التمويل: ويعني عدم قدرة الأموال المتاحة مواجهة الالتزامات عند تاريخ استحقاقها.
  - ✓ خطر سيولة السوق: يظهر عندما لا تستطيع المؤسسة تعويض أو التخلص من وضعية ما بسعر السوق بسبب عدم كفاية أو اختلال السوق.
- هناك عدة مصادر لخطر السيولة منها ما هو داخلي متعلق بنشاط البنك، ومنها ما هو خارجي؛
- التفكير في إدارة مخاطر السيولة بدأ يأخذ بعدا شموليا لتنوع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك والتي تزايدت بفعل قوى وعوامل عديدة في البيئة المصرفية؛
- الإدارة السليمة والجيدة للمخاطر المصرفية تستلزم وجود إطار جيد للحوكمة وقياس مخاطر السيولة بصورة دقيقة وتطبيق الإشارات الخاصة بإدارة المخاطر؛
- للحفاظ على سلامة النظام المالي يجب وجود أنظمة إشرافية ورقابية على المستوى المحلي والدولي أبرزها اتفاقية بازل وما مرت به من تعديلات تتماشى مع التغيرات الاقتصادية؛
- يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية محفظة مالية ثقيلة وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي ونظرا للحجم الهائل للموارد الخارجية ينتج عنها خطر السيولة والمتمثل في عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته؛

- هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية؛
- إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة قالمة يستعمل تقنيات بشكل غير محدد الأهداف، حيث يطبقها في جانب حسابي ويقوم بتحديد مؤشرات التحذير من خطر السيولة وكيفية قياسها، إلا أنها لا توجد إدارة فعالة لإدارة مخاطر السيولة فيه؛
- افتقار البنوك التجارية الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر حيث تنعدم فيها إدارة خاصة بالمخاطر؛
- البنوك التجارية الجزائرية مازالت تعتمد على القوائم والنظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم المخاطر المصرفية.

وانطلاقا من هذه النتائج، يمكن تقديم جملة من التوصيات التي نراها – حسب رأينا–قد تساعد في تجاوز العقبات التي تعرفها البنوك التجارية خاصة فيما يخص بإدارة مخاطر السيولة. وفيما يلي عرض لأهم تلك التوصيات

- ضرورة عمل المصارف على تبني استراتيجية لإدارة مخاطر السيولة تعمل على رفع مستوى كفاءة الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم إدارة المخاطر وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية والعلاجية؛
- العمل على إنشاء معاهد متخصصة في إدارة المخاطر لتخريج إطارات ذات كفاءة قادرة على إدارة كل أنواع المخاطر؛
- انجاز مشروع SYSTEME D'INFORMATION FINANCIERE (SIF) ويتمثل في شبكة الإعلام الآلي تربط بين البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة، يكون هذا النظام شبيه بالنظام الفرنسي BASE DE DONNEES DES AGENTS FINANCIERS (BAFI).
- العمل على تطبيق مقررا لجنة بازل III؛
- ضرورة أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة خاصة بإدارة المخاطر تسمى "لجنة إدارة المخاطر"، تقوم بوضع السياسات العامة بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة؛
- يجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة على أن يكون غير مبالغ فيها، واستثمار الفائض منها؛
- ضرورة إتباع استراتيجية فعالة، وشاملة لإدارة السيولة لتشمل إدارة سيولة الأصول، وإدارة سيولة الخصوم، والإدارة المتوازنة؛
- ضرورة وجود إدارة مختصة في تقييم مخاطر السيولة وقياسها؛

- الإلزام بوضع نظام يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقي، وهذا من خلال وجود بيانات ومعلومات دقيقة عنها؛
- على السلطات النقدية تدعيم سياسة إدارة مخاطر السيولة بعد التأكد من أن البنوك التجارية تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر؛
- على البنك إدارة السيولة ومراقبة آجال الاستحقاق لديه بشكل يومي، ومراعاة الأزمات والضغط وموسمية الأعمال؛
- توثيق التعاون بين البنوك التجارية في مجال إدارة السيولة وتسوية بعض المعاملات بينها، وذلك بإتاحة إمكانية البنوك التجارية ذات الفائض المالي بتحويل جزء منه إلى البنوك التجارية ذات العجز التي هي بحاجة إليه، وهذا في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية؛
- تنبيه البنك على ضرورة مراعاة نسب السيولة، على أن لا تنخفض عن الحد الأدنى ولا ترتفع عن الحد الأمثل؛
- ضرورة توسيع شبكات الإعلام الآلي لتشمل كل الميادين من المقاصة الإلكترونية؛
- وضع استراتيجيات لمعالجة أزمات السيولة بخطط موضوعة لمواجهة الطوارئ؛
- ضرورة إعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بالمخاطر، وإرسالها إلى الإدارة العليا بهدف قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة؛
- الإلتزام بنظام محدد يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية وهذا من خلال توفر بيانات ومعلومات دقيقة عنها؛
- ضرورة اعتماد المصرف على نظام الإنذار المبكر عن أي حالة سلبية من ناحية الزبائن المتعثرين عن السداد أو عدم توفر سيولة وإعداد تقارير تفصيلية لإبلاغ إدارة المصرف أولا بأول، وعدم التأخر في تزويد هذه المعلومات وضرورة التزامها على تطبيق مبادئ إدارة مخاطر السيولة.

آفاق البحث

صحيح أن لكل بداية نهاية، إلا العلم فليس له نهاية، فإن كان موضوع دراستنا قد انتهى هنا، فهو في الواقع ما هو إلا نقطة بداية للعديد من المواضيع التي قد تكمله، ومن منطلق اعتقادنا أنه لا يزال هناك بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق وبحوث جديدة ودراسات مكملة تغطي جوانب قصور هذا البحث، فإننا نقترح بعض أهم المواضيع والإشكاليات التي لم نتعمق فيها، ونراها بأنها قد تكون جديرة بالدراسة والتي نشير للبعض منها فيما يلي:

- أثر اتفاقية بازل III على إدارة مخاطر السيولة.
- تجديد السيولة في البنوك التجارية.

ولهذا نأمل أن نكون قد ساهمنا من خلال هذه الدراسة، ولو بقدر ضئيل في تكملة من سبقنا بدراسة الموضوع، وبإفادة من سيتطرق له من بعدنا، ونسأل الله أن نكون قد وفقنا إلى ما كنا نسعى إليه والله الموفق الهادي لحسن السبيل.

وخاتمة القول أن الحمد لله الذي من علينا بإتمام هذه الدراسة، فإن كنا قد وفقنا فمن الله سبحانه وتعالى، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن أخطأنا فما عصم أحد من الأخطاء إلا رسل الله عليهم أفضل الصلوات وأتم التسليم، والكمال و العصمة لله وحده. ونقول كما قال الشيخ خليل الأصفهاني رحمه الله: "فما كان من نقص فكملوه، وما كان من خطأ فأصلحوه، ولكم الأجر السنني والمثوبة الحسنى". و نسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل المتواضع كل من قرأه أو نظر إليه أو سعي في شيء منه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1-إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000

2-أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية "مدخل إدارة المخاطر"، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأول، 2013

3-أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1994

4- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2000

5 -بهاء الدين إسماعيل، موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية، النشر الذهبي للطباعة، مصر، الجزء الأولى، 2001

6-جلال جويدة القصاص، اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية (بيتكوين)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019

7-جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المصرفي (المنظور العلمي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999

8-حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003

9- حسين محمد سمحان و آخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010

10- حسين محمد سمحان و إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011

11-حربي محمد عريقان، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010

12-رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000

13- رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف" مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002

14- رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية و البنوك التجارية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018

15-رمزي ياسين يسع أرسلان، هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009

16- زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، درا الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة السادسة، 1997

17 -زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطابعة الثانية، 1996

18- سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2009

19-سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر البنكية (منهج علمي و تطبيقي عملي)، الطبعة الأولى، المنشأة الناشر للمعارف، الإسكندرية، مصر، 2005

20-شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 1992،

21- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف(الواقع و التطبيقات العملية)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009

22- صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013

23- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية "مداخل و تطبيقات "، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014

24-صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014

25- صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1984

26- صلاح الدين حسن السيسي، تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، مصر،2011

27- طارق عبد العال عماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004

28- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

29- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004

30- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة-عملياتها وارداتها، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000

31- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود و البنوك، طبعة الأولى، دار الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007

32- عبد المطلب عبد الله، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001

33- عبد الفتاح عبد السلام، محمد الصالح الحناوي، المؤسسات المالية- البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر،2001

34- عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، اقتصاديات النقود و المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999

35-عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997

36- فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2013

37- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر "، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 1999

38- محمد الفاتح محمود البشير المغربي، تمويل المؤسسات المالية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2017

39- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية-الأسس النظرية و التطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007

40- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2012

41- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2013

42- محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998

43- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعة، بيروت، لبنان ،جزء الثاني، 2003

44- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985

45- مصطفى رشدي شيحة، النقود و المصارف و الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999

46- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982

47- مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2001

48- محمد عبد الحميد شواربي، إدارة المخاطر الائتمانية إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة للمعارف، الإسكندرية، مصر 2002

49- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010

50- محمد عبد الفتاح المصرفي، إدارة البنوك، دار الوفاء لدنيا لطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007

51- حمد عبد العزيز عجيمة، مصطفى رشدي شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر،1987

52- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002

53- محمود يونس، عبد النعيم محمد مبارك، اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1996

54- ناظم محمد نوري الشعري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999

55- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005

56- نعمة الله نجيب و أخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود الصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001

الملتقيات

1- آسيا قاسمي، حمزة فيلالي ،المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل ،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-13 ديسمبر 2011،.

المجلات

1- أحلام بوعبدلي ،حمزة عمي سعيد ،دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،جامعة غرداية ،الجزائر ،المجلد 7 ،لبعدد2 ،2014

2- بوعشة مبارك، تسيير مخاطر البنكية (مع إشارة حالة الجزائر) ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر ،العدد 27 ،2007، ص 232.

3- فاروق فخاري، نورة زبيري ،الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية :بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المسيلة، الجزائر، العدد02 ،2018

4- فيصل شياد،"آثار بازل III على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، العدد 04 ،2013

5- شرون رقية، تحليل و قياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية و الإسلامية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر2014

6- معمري نارجس ،سمير آيت عكاش، لجنة بازل -3 - تغطية المخاطر التشغيلية، مجلة معرف ، قسم العلوم الاقتصادية ،بويرة، الجزائر ، العدد 25،2018

7- مرسلي نزيهة، بوعبدلي أحلام ،إدارة مخاطر السيولة و دورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائر للفترة 2006-2015 ،مجلة المعارف، جامعة غرداية ،الجزائر ،المجلد14 ،العدد1 ،2019

مذكرات و اطروحات

1- بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين "دراسة تحليلية " ، ماجستير إدارة أعمال ، الجامعة الإسلامية ،غزة ،فلسطين، 2008

2- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014

3- حورية حمني ،آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2005

4- زوبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مناجمنت المؤسسة ،جامعة أم البواقي ،الجزائر ،2007

5- نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013

دروس و محاضرات

1- حدوش شروق، إدارة مخاطر السيولة، محاضرة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2020/2019.

قوانين و تعليمات

القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي ، التعليمات رقم (/1997/49رب2/)في شأن نظام السيولة وفقا لمسلم الاستحقاقات.

المراجع بالغة الفرنسية

1-Anas, E. Mounira B. A, Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Frame work: the case of Islamic Banks. International Journal of Business and Management , 2008

2 - Bijion Bidabad, Mahmoud Allahyarifard, Assets and Liabilities Management in Islamic Banking, 3rd International Conference on Islamic Banking and Finance, Karachi, Pakistan, 24-25 March,2008

3 -Claude.J.sunon, les banques, édition la découverte, Paris, France، 1991.

4 -isk Management Guidelines for commercial Banks and DFIs, Bank State of Pakistan Report, P : 27. Available at : www.sbp.org.pk.

5 -Joël Bessis, Risk Management in Banking. third edition، LTD, England،2011

6 -Moorad Choudhry, Global. Repo Markets : Instruments and Applications, (John Wiley and Sons LTd, Asia , 2004),.

7 -Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire, www.bis.org/publ/bcbs144_fr., septembre 2008

8-Salman Syed Ali, Islamic Modes of Finance and Associated Liquidity Risks, Conference of Monetary Sector in Iran structure, Performance and Challenging Issues.Tehran-February,2004

9- Suresh Padmalatha, Justin Paul, Management of Banking and Financial Services, Second Edition, Pearson Dorling Kindersley, India, 2011.

10 - Srend reuse,The Monte Carlo Simulation in Banks , Simplified Example in MS Excel and Practical Approach in German Savings Banks , Scholarly Essay , Auflage ,Norderstedt, Germany , 2010

قائمة الملاحق

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

ACTIF	31/12/2019	31/12/2018
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	227 811 806 122,61	247 114 702 439,79
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	75 357 868 156,55	75 419 395 920,95
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	139 139 303 584,12	123 046 776 018,10
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 044 395 025 003,27	935 338 814 931,82
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	39 902 769 136,96	39 976 721 625,06
IMPÔTS COURANTS - ACTIF	6 622 069 117,15	11 220 450 721,51
IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	2 283 677 956,25	2 144 932 425,59
AUTRES ACTIFS	5 692 687 038,81	4 390 020 827,60
COMPTES DE RÉGULARISATION	4 595 206 409,61	9 475 230 422,99
PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	13 427 475 311,77	13 508 287 406,81
IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	16 648 018 859,23	15 528 620 311,01
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	38 188 189,05	15 278 670,57
ÉCART D'ACQUISITION	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
BANQUE CENTRALE	-	-
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	152 367 638 120,88	75 954 641 636,54
DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 224 430 102 825,89	1 196 875 136 972,58
DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	10 193 140 675,06	10 851 312 674,81
IMPÔTS COURANTS - PASSIF	7 398 932 784,99	8 200 547 785,74
IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	329 999 858,54	236 808 085,46
AUTRES PASSIFS	7 191 094 717,03	5 472 113 011,89
COMPTES DE RÉGULARISATION	16 145 632 763,36	20 236 203 734,20
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	8 897 515 396,75	8 632 476 818,26
SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	53 106 610 826,50	57 475 912 136,47
DETTES SUBORDONNÉES	8 486 200 000,00	8 426 200 000,00
CAPITAL	54 000 000 000,00	54 000 000 000,00
PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
RÉSERVES	37 857 418 935,45	31 635 534 801,48
ECART D'ÉVALUATION	891 364 243,98	626 126 177,56
ECART DE RÉÉVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
REPORT À NOUVEAU (+/-)	1 445 631 118,62	(3 425 947 150,83)
RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4 836 458 885,30	13 647 851 284,80
TOTAL DU PASSIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 251 721,80

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعـــة 8 مـــاي 1945 قـــالمـــة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION
Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :... .....

قســـم علـــوم التسيير

الرقم: ...ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/2023
قالمة في : .....

إلـى السيـد: ..... مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - وكالة قالمة -

الموضـــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـــص

نحـــن رئيـــس قســـم علـــوم التسييـــر نشهـــد بـــان:

الطالـــب(ة): جمري إلياس .....

الطالـــب(ة): بن مبروك نور .....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسيير سنة (أولـى)/(ثانيـة) ماستر فرع :(علوم التسيير)/(علوم ماليـة)

تخصص : ..... مالية المؤسسات في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة أو تربـص بمؤسستكم .

موضوع الزيـارة: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية .....

.....

لـــذا نرجـــو من سيادتكـــم الموافقـــة لتحقيـــق هـــذه الغايـــة.

ولكـــم منـــا فائـــق التقديـــر و الاحتـــرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف
ع . سعدو

رئيـــس القســـم

تأشيرة المؤسســـة المستقبلـــة

مدير الجهوي بالنيابة
ع. فتاتنية

الملخص

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية انتشارا في معظم اقتصاديات العالم إذ أنها تلعب دورا رئيسيا وحيويا في توفير الأموال والخدمات البنكية لمتطلبات التنمية، حيث تسعى هذه البنوك لتطوير خدماتها من خلال ابتكارات جديدة لضمان بقائها واستمرارها.

وتعتبر مسألة السيولة جد ضرورية لاستمرار صلاحية أي مؤسسة مصرفية، حيث تعتبر المخاطر أمر ملازم للعمل البنكي، لذا فإن إدارة مخاطر السيولة تعد من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك وأصعبها كونها من العناصر الحساسة في إدارة البنوك مما يستوجب على الإدارة البنكية إعطائها جانبا هاما من الاهتمامات.

وقصد تخطي مشكل عدم توفر السيولة، تطلب الأمر من البنوك أن تسعى جاهدة لتطبيق مختلف الإجراءات للحفاظ على مستوى السيولة المطلوب لتفادي الوقوع في مختلف المخاطر أو محاولة التقليل منها، وهذا ما استدى التوجه لضرورة استخدام أنظمة المعلومات بالإضافة لضرورة تبني استراتيجية التنوع في مصادر التمويل.

ولقد جاءت الدراسة متناولة موضوع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، ومن أجل إسقاط الدراسة النظرية لإدارة مخاطر السيولة على الواقع التطبيقي، قمنا بإجراء دراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR قصد معرفة كفاءته المالية ومدى استخدام مؤشرات السيولة البنكية بغرض تسيير مخاطرها وتوفير إدارة خاصة بمخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السيولة.

Abstract

Commercial banks are the most prevalent financial institutions in most economies of the world, as they play a major and vital role in providing funds and banking services for development requirements, as these banks seek to develop their services through new innovations to ensure their survival and continuity.

The issue of liquidity is very necessary for the continuity of the validity of any banking institution, as risks are inherent to the banking business, so liquidity risk management is one of the most important activities that banks carry out and the most difficult because it is one of the sensitive elements in the management of banks, which requires the banking administration to give it an important aspect. of interests.

In order to overcome the problem of lack of liquidity, it required banks to strive to implement various procedures to maintain the level of liquidity required to avoid falling into various risks and/or trying to reduce them. Funding sources.

The study dealt with the issue of liquidity risk management in commercial banks, and in order to drop the theoretical study of liquidity risk management on applied reality, we conducted a study at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development BADR in order to know its financial efficiency and the extent of using bank liquidity indicators for the purpose of managing its risks and Providing liquidity risk management.

Keywords: commercial banks, liquidity risk, liquidity risk management.